

| | |
|-------------------|---|
| العنوان: | مدى فعالية نظم معلومات التكاليف في ظل الإصلاح الاقتصادي مع التطبيق على قطاع الغزل والنسيج |
| المؤلف الرئيسي: | إبراهيم، هشام زغلول |
| مؤلفين آخرين: | عشماوي، فكري عبدالحميد(مشرف) |
| التاريخ الميلادي: | 2000 |
| موقع: | القاهرة |
| الصفحات: | 1 - 158 |
| رقم MD: | 921186 |
| نوع المحتوى: | رسائل جامعية |
| اللغة: | Arabic |
| الدرجة العلمية: | رسالة ماجستير |
| الجامعة: | جامعة حلوان |
| الكلية: | كلية التجارة وإدارة الأعمال |
| الدولة: | مصر |
| قواعد المعلومات: | Dissertations |
| مواضيع: | المحاسبة، إدارة التكاليف، نظم معلومات التكاليف، قطاع الغزل والنسيج، التشغيل الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد المصري |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/921186 |

الفصل الأول

الإطار العام لأنظمة المعلومات التكاليفية في القطاعات الصناعية

مقدمة

تعد محاسبة التكاليف أداة علمية لتحقيق أهداف وغايات محددة تظهر فعالية هذه الأداة من خلال اعتبارها نظاماً منهجياً متكاملًا قادراً على إنتاج نوع محدد من المعلومات الأساسية اللازمة لمساعدة إدارة الوحدات الاقتصادية التابعة لقطاع الأعمال العام (بصفة عامة) ولقطاع الغزل والنسيج (بصفة خاصة) للقيام بوظائفها المختلفة المتمثلة في التخطيط والرقابة ورسم السياسات وإتخاذ القرارات ، فهي مفتاح الإدارة لتقييم جهودات المنشأة.

وبناء عليه ... ، يرى الدارس ضرورة إجراء دراسة تحليلية متأنية للإطار العام لأنظمة المعلومات التكاليفية في القطاعات الصناعية حتى تستطيع هذه الأنظمة أن تؤدي دورها في مراحل القياس والتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات خاصة مع أخذ الدولة بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي وذلك من خلال إستعراض النقاط التالية :-

- ١/١ مفهوم نظام معلومات التكاليف.
- ٢/١ مقومات نظام معلومات التكاليف.
- ٣/١ أهمية نظام معلومات التكاليف في ظل المتغيرات الإقتصادية.

١/١ - مفهوم نظام معلومات التكاليف

توصل الدارس من خلال دراسته للمفاهيم المتعددة لنظام معلومات التكاليف عند بعض الكتاب إلى أن هناك ثلاث وجهات نظر تدور حول مفهوم نظام معلومات التكاليف :

وجهة النظر الأولى :-

ويركز أصحابها^(١) في تعريفهم لنظام معلومات التكاليف على خطوات وإجراءات عمل النظام نفسه.

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

د. إبراهيم أحمد الصعدي : محاسبة التكاليف - مدخل النظم (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٥) ، ص ٤٤ .
محمد أحمد دسوقي منصور : " دور نظم التكاليف في تقييم أداء مركز خدمة النقل - دراسة ميدانية مقارنة " (رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣) ، ص ٣ - ٤ .
د. مجدى عمارة ود. ميلود خليفه ود. الهادى السحرى : دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف الفعلية (ليبيا : كلية المحاسبة ، ١٩٩٤) ، ص ٢٧٣ .

- Lan Mearns : Fundamentals of Cost and Management Accounting (1sted. ; London : Buther & Tanner Ltd.,1981), P.1

وجهة النظر الثانية :-

ويركز أصحابها^(١) في تعريفهم لنظام معلومات التكاليف على وظائف النظام ذاته.

وجهة النظر الثالثة :-

ويركز أصحابها^(٢) في تعريفهم لنظام معلومات التكاليف على أهدافه.

ويرى الدارس أن تعريف (مفهوم) نظام معلومات التكاليف ينبغي أن يجمع بين وظائف ، وإجراءات ، وأهداف محاسبة التكاليف، لذلك يقترح التعريف التالي لنظام معلومات التكاليف:

إنه نظام للمعلومات يختص بعملية تسجيل وتحليل وتبويب وتفسير لمغزى الأحداث التكاليفية في ضوء مجموعة من القواعد والمبادئ الخاسبية المتعارف عليها ، ويتابع مجموعة من الأساليب والنظريات والطرق العلمية وذلك بهدف توفير معلومات تكاليفية ملائمة تساعد الإدارة في أداء وظائفها في مجالات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات وتقييم الأداء بما يضمن الوصول بالمنشأة إلى أقصى كفاءة ممكنة.

٢/١ - مقومات نظام معلومات التكاليف

يتضح من المفهوم السابق لنظام معلومات التكاليف وجود مجموعة من المقومات والدعائم اللازم توافرها حتى يتمكن من أداء وظائفه والوفاء بالمهام الموكلة إليه لتحقيق الأهداف المرجوه منه وتمثل هذه المقومات^(٣) فيما يلي :-

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- د. أمين عبد الله قايد : دراسات في محاسبة التكاليف (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٨)، ص ٣٩.

- د. محمد توفيق بليغ : محاسبة القرار (الطبعة الأولى ؛ القاهرة : مكتبة الشباب، ١٩٩٤)، ص ٣٧ - ٣٨.

- Edward Lee Summers : Accounting Information Systems (2nd ed.; New Jersey : Houghton Mifflin Co., 1991), P. 379.

(٢) يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

د. أحمد الخطيب : الخاسبية عن التكاليف - أساليب إنتاج المعلومات ومجالات إستخدامها (القاهرة : مكتبة عين شمس،

١٩٩٧)، ص ١٣.

د. أحمد هيس : محاسبة التكاليف - أصول ومبادئ (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٩٥)، ص ٢٧.

- Mark Lee Inman : Cost Accounting (1st ed.; London : Red Wood Ltd ., 1988), Stage 2, P. 236.

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن مقومات (خصائص) النظم يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- J. L. Boock Holdt : Accounting Information Systems - Transaction Processing and Controls (3rd ed.; U.S.A: Irwin, 1993), PP. 66 - 67.

- Barry E. Cushing & Marshall B. Romney : Accounting Information System (6th ed.; U.S.A: Addison - Wesley Pub . Co., Inc., 1994), PP. 9 - 11.

- هدف أو مجموعة من الأهداف يسعى نظام معلومات التكاليف لتحقيقها ويمثل هذا الهدف أو مجموعة الأهداف الدافع الأساسي لوجود النظام⁽¹⁾، بمعنى أنه السبب في وجود النظام، كما أنه يمثل معياراً يمكن عن طريقه تقييم النظام وتقويمه⁽²⁾.
- مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض باتساق لتحقيق أهداف نظام معلومات التكاليف، وتوجد بين هذه العناصر علاقات سببية تمثل الإطار العام للنظام⁽³⁾.
- بيئة يتفاعل معها نظام معلومات التكاليف لتحقيق أهدافه، ومن خلال التفاعلات التي تتم بين النظام ذاته وعناصره والبيئة يتحدد سلوكه⁽⁴⁾.
- نظام للإتصالات (قنوات إتصال) يتم من خلاله تبادل المعلومات بدقة وبسرعة بين إدارة التكاليف والإدارات الأخرى⁽⁵⁾. وتتمثل في مجموعة القوائم والتقارير التي يوفرها نظام معلومات التكاليف والتي من خلالها تتدفق المعلومات اللازمة لتفسير الخطط وصنع القرارات وتقييم الأداء⁽⁶⁾.

وتجلبت هذه المقومات فيما أورده أحد الباحثين من تصور للنظام المحاسبي التكاليفي أنه "نظام فرعي تابع للنظام المحاسبي الشامل، ويشتمل على مجموعة من المكونات المادية وغير المادية إضافة إلى شبكة إتصال تكفل التفاعل البيئي بغرض توفير البيانات الملائمة والتي تساعد مختلف المستويات الإدارية في مباشرة مهامها"⁽⁷⁾.

ويستعرض الباحث هذه المقومات الأربعة على النحو التالي :-

١/٢/١ - أهداف نظم معلومات التكاليف

لما كان الهدف النهائي لأي نظام هو تحويل قدر محدد من المدخلات إلى مخرجات ذات نوعية ومواصفات معينة، وذلك لأغراض يستهدفها واضع النظام أو مستخدمه⁽⁸⁾. فإن نظام معلومات

(1) Joseph W. Wilkinson : Accounting and Information Systems (2nd ed.; New York : John Wiley & Sons, 1986), P. 28.

(2) د. عبد الحى عبد الحى مرعى : المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣)، ص ٣٦.

(3) Mlkie J. Gelinas, Allan E. Oram & William P. Wiggins: Accounting Information System (2nd ed.; U.S.A: South - Western Pub. Co., 1993), P. 10.

(4) Frederick H. Wu : Accounting Information System : Theory and Practice (New York : Mc Graw - Hill Book Co., 1983), P.6.

(5) د. إبراهيم أحمد الصعیدی : مرجع سابق، ص ٥٧.

(6) Colin Dury : Management and Cost Accounting (4th ed.; New York : An international Thomson Pub. Co., 1996), P. 6.

(7) عبد الملك إسماعيل عبد الله : "نحو إطار متكامل لتطوير الأنظمة التكاليفية للمعلومات مع التطبيق على قطاع صناعة الأسمنت في الجمهورية اليمنية" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢)، ص ١٨.

(8) عادل عباس أحمد : "استخدام نظام المعلومات التكاليفية في المحاسبة عن التكلفة الإستبدالية كأداة لترشيد قرار الإحلال في صناعة تكرير البترول بالتطبيق على شركة السويس لتصنيع البترول" (رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية التجارة بيور سعيد ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٢)، ص ٣٧.

التكاليف كنظام فرعى لنظم المعلومات الحاسبية يتولى تسجيل وتشغيل البيانات المتعلقة بتدفق عنلصر التكاليف داخل الوحدة الاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات تكاليفية تستخدم في تحقيق مجموعة من الأهداف.

ولا يخفى على الكثير أن هذه الأهداف تعددت وتطورت بصورة طبيعية مع تقدم ونمو المشروعات وكبر حجمها من ناحية، وبالتطورات التكنولوجية وتعقد عمليات التصنيع من ناحية أخرى ولمسايرة إحتياجات ومتطلبات الإدارة من ناحية ثالثة^(١). فلم تعد نظم معلومات التكاليف قاصرة على مجرد تحديد تكاليف المنتجات في الشركات الصناعية بل دخلت آفاقا جديدة في مساندة الإدارة في تخطيط عملياتها ومتابعة الأداء وتحليل البيانات وتقديم التقارير الهادفة للرقابة واتخاذ القرارات في شتى المجالات^(٢).

وبصفة عامة فقد أجمع بعض الكتاب^(٣) على أن نظم معلومات التكاليف وسيلة لتحقيق الأهداف

التالية:

١/١/٢/١ - قياس أو تحديد التكلفة الفعلية

ويشمل ذلك تحديد التكلفة الفعلية لوحدة المنتج النهائي، ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج، ولكل عملية من العمليات الصناعية، ولكل أمر تشغيل، ولكل مركز تكلفة ولكل نشاط من الأنشطة المتعددة للمشروع أو وظيفة من وظائفه المختلفة ... إلى غير ذلك. ويستلزم تحديد التكلفة على الوجه السابق قياس عناصر التكاليف المختلفة والتي تتمثل في تكلفة الخامات والعمالة ومقابل الاستفادة من الخدمات الأخرى ثم تحليل هذه العناصر وتخصيصها أو توزيعها على المنتجات بما يؤدي في النهاية إلى تحديد نصيب الوحدة من المنتج النهائي من كل عنصر بمجرد الإنتهاء من العملية الإنتاجية.

هذا ويساعد تحديد تكلفة الوحدة في تقييم المخزون من الإنتاج التام وغير التام، وفي إعداد قوائم نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية لفترة ما.

ولا تتوقف نظم معلومات التكاليف عند حد قياس التكلفة الفعلية إذ لا يعتبر ذلك غاية في حد ذاته بل وسيلة للوصول إلى غايات أخرى في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الخ.

(١) د. إبراهيم أحمد الصعيدى : مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) د. فكرى عبد الحميد عشاوى : المدخل لدراسة محاسبة التكاليف (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٠) ، ص ١٢ .

(٣) يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

- Charles F. Nagy & Edward J. Van Derbech : Principles of Cost Accounting (10th ed.; U.S.A: South - Western Pub. Co., 1996), PP. 3-6.
- Ralph S. Polimeni, et al : Cost Accounting : Concepts and Applications for Managerial Decision Making (3rd ed.; New York : Mc Graw - Hill Book Co., Inc., 1991), PP. 28 - 30.
- Harold Jr. Bierman , et al : Cost Accounting (Boston : Pws - Kent Pub. Co., 1990), PP. 7 - 8.
- Horace R. Brock & Charles E. Palmer : Cost Accounting : Principles and Applications (4th ed.; New York: Mc Graw - Hill Book Co., 1984), P.8.

٢/١/٢/١ - مساعدة الإدارة فى اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية

تستطيع نظم معلومات التكاليف أن تساهم بدور كبير وفعال فى ترشيد قرارات الإدارة سواء فى مجال التخطيط أو الرقابة وذلك على النحو التالى:

فى مجال التخطيط: ليس هناك شك فى أن التخطيط الجيد إنما يعتمد على توفير مجموعة من الحقائق الرقمية التحليلية ، وهنا تعمل نظم معلومات التكاليف على إمداد الإدارة بالمعلومات الملائمة لذلك عن طريق استخدام تحليل التعادل والفرقة بين التكاليف الملائمة وغير الملائمة لاتخاذ القرارات والتكاليف النفاضية والتكلفة المضافة والغارقة واستخدام الموازنات التخطيطية ودراسة مستويات الطاقة وتحديد مراكز الاختناقات، وغير ذلك من الأساليب والنماذج الملائمة للتخطيط.

فى مجال الرقابة على عناصر التكاليف وتقييم الأداء: تهدف إدارة أى مشروع إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ولايتأتى ذلك إلا بتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى وذلك بالرقابة على عناصر التكاليف بهدف تخفيضها إلى أقل ما يمكن .

ويقصد بالرقابة على عناصر التكاليف مجموعة الإجراءات والأساليب التى تكفل لإدارة المشروع التحقق من أن عملية الإنفاق تسير وفقا للحدود والأهداف والتصورات التى حددت لها سلفا ، التى تؤدى أيضا إلى محاولة الإرتقاء بالأداء الفعلى للمشروع للتطبيق مع الأداء المنشود .

ولاشك أن نظم معلومات التكاليف تلعب دورا هاما فى تحقيق ذلك المفهوم بنوعيه^(١) وتدعيمة عن طريق إمداد إدارة الوحدة الإقتصادية بمجموعة من البيانات والمعلومات الخاصة بمقارنة الأداء الفعلى لمختلف الأنشطة بالأداء السابق تخطيطه مع إظهار الفروق بينهما والقيام بتحليل تلك الفروق لتوضيح أسباب حدوثها ، بالإضافة إلى إقتراح طرق العلاج المناسبة لتصحيحها .

هذا ويضيف أحد الكتاب^(٢) أن نظام معلومات التكاليف يمكنه أن يلعب دورا بارزا فى تحقيق إستراتيجية المنشأة وتقوية مركزها التنافسى ، حيث فرضت ظروف المنافسة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى - على المنشأة - ضرورة التحول إلى التخطيط الإستراتيجى وذلك بوضع الإستراتيجيات التى تحقق أهدافها مع مراعاة ضرورة اتفاق هذه الإستراتيجيات مع الأهداف الرئيسية للمنشأة ومن ناحية أخرى أن تتسق هذه الأهداف مع الظروف والمتغيرات الموجودة بالبيئة التى تزاوّل فيها المنشأة نشاطها .

(١) يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة ، إحداهما ممانعة وتتم عن طريق التخطيط وذلك من خلال التكاليف المحددة سلفا سواء كانت معيارية أو تقديرية والأخرى مصححة وتتم عن طريق متابعة التنفيذ .

(٢) د. نجأتى إبراهيم عبد العليم : " مدخل مقترح لزيادة كفاءة الوظيفة الحاسبية لنظام التكاليف مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية " ، مجلة التكاليف (العدد الأول / الثانى ، السنة السابعة والعشرين ، يناير/ مايو ١٩٩٨) ، ص ٢٣ .

ويذكر في ذلك الشأن :-

" ويمكن توضيح الدور الذى يؤديه نظام التكاليف في تحقيق إستراتيجية المنشأة وذلك من خلال توفير معلومات يمكن توظيفها في توجيه كافة القرارات التى تتخذها المستويات الإدارية بما يحقق الإستراتيجية العامة للمنشأة " .

هذا ورغم الإهتمام المتزايد بدور نظم معلومات التكاليف في مجالات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات وتقييم الأداء إلا أن دورها الفعال في تسجيل التكاليف الفعلية لا يقل أهمية عن دورها الكبير في المجالات السابقة ، فالتكاليف الفعلية هى الأساس والإهتمام بتجميعها وتسجيلها وتحليلها يجعلها مصدرا من مصادر المعلومات التى تخدم أهداف نظم معلومات التكاليف عامة وهدف قياس التكلفة بوجه خاص .

٢/٢/١ - مكونات نظام معلومات التكاليف

يتكون النظام من مجموعة منتظمة من الأجزاء أو العناصر المرتبطة التى تعمل وفقا لخطة معينة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف^(١) .

وفي مكونات النظام يرى بعض الكتاب أن نظام معلومات التكاليف "عبارة عن (طرق وأساليب) يتم بمقتضاها تتبع التكاليف المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية والخدمية وحركاتها

في ضوء مجموعة قواعد ومبادئ متعارف عليها للتسجيل والتبويب والتحليل والتحميل .

(تشغيل النظام) .

بقصد تقديم تقارير دورية وملخصات وافيه تساعد الإدارة في تحقيق أهداف القياس والرقابة وإتخاذ

القرارات (مخرجات النظام)^(٢) .

هذا وحتى يمكن الاستفادة من نتاج النظام نفسه (مخرجات النظام) ينبغي سرعة عرض وتقديم التقارير فور إخراجها حيث تكون متأثرة بالبيئة وقتئذ ، وإذا ما تغيرت هذه البيئة لأخرى مغايرة بتوقيت مختلف تصبح المعلومات ضعيفة بل عديمة الأهمية مما يتطلب إعادة تشغيلها في الظروف الجديدة ، لتخرج معلومات ملائمة للهدف والبيئة الجديدة^(٣) ، وهذا ما يسمى (بالتغذية العكسية) .

(١) يراجع على سبيل المثال :-

- Stephen A. Moscové, Mark G. Simkin & Nancy A. Bagramoff: Core Concepts of Accounting Information Systems (5th ed.; New York : John Wiley & Sons, Inc., 1997) , P.6.
- Robert G. Murdick, Joel E. Ross & James R. Claggett: Information Systems for Modern Management (3rd ed.; New Delhi: Prentice - Hall of India Private Ltd., 1991), P.6.

(٢) محمد محمد الجزار ود. إبراهيم أحمد الصعدي ود. كمال الدين على محمد: نظم معلومات التكاليف (القاهرة : مكتبة

قصر الزعفران ، ١٩٩١ ، ص ٧ .

(٣) د. محمد توفيق بلع : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

وفي ضوء ماتقدم يرى الدارس أن نظام معلومات التكاليف يتكون من العناصر الأربعة التالية :-

- مدخلات النظام .
 - عمليات تشغيل (عمليات النظام) .
 - مخرجات النظام .
 - التغذية العكسية .
- وفيما يلي عرض لكل عنصر من هذه العناصر سألقة الذكر .

١/٢/٢/١ - مدخلات نظام معلومات التكاليف

تتمثل مدخلات نظام معلومات التكاليف في مجموعة البيانات المرتبطة بالأحداث ذات الصبغة التكاليفية ، تلك البيانات يتم تجميعها **Data Collection** من خلال ملاحظة تدفق عناصر الانتاج داخل المنشأة طبقا لوظائف التشغيل والبيع والإدارة^(١) .

وينبغي أن تكون هذه البيانات مناسبة لنوع المخرجات المنتظر الحصول عليها من النظام ، وهو أمر يتحدد وفقا لإحتياجات إدارة المشروع . وبصفة عامة ينبغي أن تتوافر عدة خصائص في هذه البيانات حتى تصبح مناسبة منها : القابلية للقياس الكمي ، البعد عن التحيز حتى يمكن الوصول لمخرجات تتسم بالموضوعية والصلاحية للغرض الذي من أجله تقدم البيانات للإدارة^(٢) .

ومن ثم فليس كل البيانات المعروضة بيانات مناسبة وإنما ينبغي إجراء تصفيه **Data Refining**

تهدف أساسا إلى إعداد هذه البيانات لخطوة التشغيل وذلك من خلال :-

- التحقق من دقة وصحة البيانات من خلال برامج المراقبة الداخلية .
- تصنيف وتبويب هذه البيانات مبدئيا وربطها بمراكز المسئولية المحدثة لها .
- توجيه البيانات إلى حيث تتم عمليات تشغيلها في إدارة التكاليف^(٣) .

٢/٢/٢/١ - عمليات التشغيل في نظام معلومات التكاليف

وهي تتمثل في إجراء التعامل مع البيانات المدخلة لتحويلها إلى مخرجات .

هذا ويميز الدارس في هذه المرحلة بين عنصرين هامين هما :

- العنصر الأول :- مقومات التحول (التشغيل) .
- العنصر الثاني :- إجراءات التحول (التشغيل) .

(١) د. أحمد الخطيب : نظام الحاسبة عن التكاليف - الطرق والإستخدامات (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٩) ، ص ٢٤ .

(٢) د. إبراهيم أحمد الصعيدى : دراسات وبحوث متقدمة في نظم المعلومات الحاسبية والإدارية (القاهرة : مكتبة عين شمس ،

١٩٩٥) ، ص ٢٧٠ .

(٣) Joseph W.Wilkinson : **Accounting Information System : Essential Concepts and Applications** (U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc., 1989), P.8.

فيرى أن عمليات تشغيل نظام معلومات التكاليف لا تتم من فراغ ولا تعمل بصورة عشوائية بل تعتمد على مجموعة من المقومات والتي على أساسها يتم تجميع وتحليل وتبويب البيانات التكاليفية لتحويلها من شكلها الخام إلى معلومات صالحة للإستخدام في مجالات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات . وفيما يلي الحديث عن كل عنصر من العنصرين السابق ذكرهما :-

العنصر الأول :- مقومات التشغيل

ويعنى الدارس بمقومات (التحول / التشغيل) بأنها مجموعة المبادئ والقواعد والمفاهيم والأساليب والنظريات والطرق العلمية التي يتم في ضوءها تتبع عناصر الإنفاق داخل المشروع بواسطة محاسبى التكاليف (من تسجيل وتحليل وتبويب وتفسير لمغزى الأحداث التكاليفية) بغرض قياس تكلفة النشاط والرقابة عليها وترشيد القرارات الإدارية بشأنها .

وفي هذا الشأن يصنف أحد الباحثين^(١) مقومات التحول هذه في ثلاث إتجاهات أساسية وهى :-

الإتجاه الأول :- الجانب الفكرى الذى يمكن الإعتماد عليه في إقامة النظام .

الإتجاه الثانى :- الجانب المادى الذى يمكن الإعتماد عليه في تحقيق هدف النظام وغايته .

الإتجاه الثالث :- الجانب البشرى الذى يتولى إدارة النظام وتشغيله .

ويمكن للدارس تلخيص هذه الإتجاهات الثلاثة على النحو التالى :-

الإتجاه الأول : الجانب الفكرى لنظام معلومات التكاليف

ويضم مجموعة المبادئ والمفاهيم العلمية التى يعتمد عليها نظام معلومات التكاليف في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة منه والتي تتمثل في^(٢) :-

أ - مجموعة الأسس والإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبى التكاليفى ، وتضم مايلي :-

- مجموعة المبادئ العلمية التى تحكم تحديد التكلفة .

- تبويبات عناصر التكاليف .

- طرق قياس التكلفة (نظريات تحميل التكاليف) .

- طرق توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة .

- معدلات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة .

(١) إبراهيم الدسوقي محمد عبد المنعم : "أثر التغيرات التكنولوجية والتنظيمية على إستمرار فعالية نظام التكاليف -دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الصناعة " (رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧)، ص ٣٩ - ٤٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- Stephen A. Moscové & Arnold Wright : Cost Accounting with Managerial Applications (6th ed.; Boston: Houghton Mifflin Co., 1990), PP. 74-78.
- Roger Hussey : Cost and Management Accounting (1st ed.; London: Macmillan Education Ltd., 1989), PP. 34-35.

ب - تحديد فترة التكاليف

وتجدر الإشارة أنه كلما قصرت تلك الفترة كلما زادت أهمية البيانات بالنسبة لإدارة المشروع وذلك حتى يمكن لها إكتشاف الإنحرافات والأخطاء بعد فترة قصيرة من حدوثها ، وبالتالي يمكن تعديل المسار في وقت مناسب . إلا أن هذا لايعنى التماضى في صغر تلك الفترة فمن غير المعقول أن تكون الساعة أو اليوم فترة تكاليفية الأمر الذى سيؤدى حتما إلى إرتفاع تكلفة تشغيل نظام معلومات التكاليف كما أنها تؤدى أيضا إلى صعوبة ربط نتائج التكاليف بنتائج المحاسبة المالية .

ج - تحديد طريقة التكاليف

يتوقف تحديد طريقة التكاليف التى يطبقها نظام معلومات التكاليف فى مشروع معين على طبيعة إنتاج المشروع ، ويمكن التمييز بين طريقتين أساسيتين لحاسبة التكاليف :

- طريقة تكلفة الأوامر .
- طريقة تكلفة الوحدات .

د - الأنظمة الفرعية للتكاليف

حتى يتمكن نظام معلومات التكاليف من تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه فهو يشتمل على مجموعة من النظم الفرعية منها :

- نظام حسابات المخازن .
- نظام التكاليف لورش الصيانة .
- نظام التكاليف للمحطات .

هـ - معايير التكاليف

نظرا لأن التكاليف الفعلية تعتبر تكاليف تاريخية حدثت فعلا فإنها لاتصلح كأساس لتحقيق الرقابة الفعالة على إستخدامات عناصر التكاليف ، لذلك كان لا بد من توفير مقاييس محددة مقدما لما يجب أو ينتظر أن تكون عليه تكلفة كل عنصر من العناصر التكاليفية بحيث تعتبر هذه المقاييس أساسا لتقييم الأداء الفعلى ، وتمثل هذه المقاييس فى إستخدام :-

- التكاليف المعيارية .
- التكاليف التقديرية .

الإتجاه الثانى : الجانب المادى لنظام معلومات التكاليف

لتحقيق الأهداف المطلوبة من وراء نظام معلومات التكاليف ، يتم تجميع البيانات اللازمة لتشغيله وذلك عن طريق مجموعة من المستندات والنماذج والإشعارات التى يتم تداولها بالوحدة الإقتصادية ، ثم يتم إجراء عملية تسجيل وتبويب لها فى مجموعة من الدفاتر والملخصات والقوائم ، بهدف العمل على تحليلها

وربطها ببعضها البعض تمهيدا لإعداد القوائم والتقارير المطلوبة ، وبذلك يكون نظام معلومات التكاليف يمثل الإطار الذى يحتوى تلك المكونات ويعبر من خلالها عن مراحل العمل الحاسبى الخاص بإثبات وتشغيل وعرض المعلومات الحاسبية .

- ويتضح من ذلك أن الجانب المادى لنظام معلومات التكاليف يتكون من مجموعة العناصر التالية :-
- دليل التكاليف . - المجموعة المستندية .
- المجموعة الدفترية . - التقارير والكشوف والملخصات التى يتم إصدارها .

الإتجاه الثالث : الجانب البشرى لنظام معلومات التكاليف

يعتبر العنصر البشرى هو المحرك الرئيسى لأى نشاط مهما بلغت درجة التقدم التكنولوجى المعاصر وهو - وليس النظم - الذى يحقق الأهداف ويكفل النجاح للمنشأة لذلك فمن غير المعقول تصور إمكانية إحلال الحاسبات الألكترونية محل هذا العنصر ، فالحاسبات مهما تعددت وتطورت أجيالها لا تعدو أن تكون أداة لخدمة المحاسب وتسهيل مهمته ومضاعفة حجم المعلومات التى يمكن تداولها داخل المنشأة ، الأمر الذى دفع أحد الكتاب ينادى بـ "أنه من الحقائق المؤكدة أن الموارد البشرية تعتبر أحد المؤثرات الهامة فى أى نظام للمعلومات مرورا من تصميم النظام ، وتشغيله ، وتنفيذه والإستفادة من مخرجاته إلى الرقابة عليه " (١) .

ومن ثم يجب أن يحظى الجانب البشرى لنظام معلومات التكاليف بأهمية خاصة ويولى قدرا كافيا من العناية والإهتمام - من جانب المسئولين بالوحدة الإقتصادية بصفة عامة وبنظام معلومات التكاليف بصفة خاصة - يتناسب مع أهمية الدور الذى يؤديه .

العنصر الثانى :- إجراءات التحول / التشغيل

ويقصد بتشغيل البيانات إستخدام النظريات والمبادئ والأساليب والطرق العلمية للمحاسبة عن التكاليف فى تحليل ومعالجة بيانات عناصر التكاليف عن الفترة لإمكان إستخدامها بعد ذلك فى تحقيق أهداف نظام معلومات التكاليف وأهداف إدارة المنشأة (٢) .

هذا وتتم عمليات تشغيل نظام معلومات التكاليف من خلال القيام بمجموعة من الوظائف والى تتمثل فيما يلى (٣) :-

(١) د. إبراهيم أحمد الصعيدى : دراسات وبحوث متقدمة فى نظم المعلومات الحاسبية والإدارية ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) د. أحمد الخطيب : الحاسبة عن التكاليف - أساليب إنتاج المعلومات ومجالات إستخدامها ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٣) يراجع فى ذلك على سبيل المثال :-

د. عباس شافعى : محاسبة التكاليف - قياس وتحليل ورقابة (القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، ١٩٨٠) ،

ص ٣٣ - ٣٤ .

د. أحمد حميس : مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

د. مجدى عمارة وآخرون : مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٦ .

أ - وظيفة تسجيلية

وتعنى قيام محاسبى التكاليف بالإثبات الفعلية للأحداث ذات الطابع التكاليفى المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة - والتي تستقى من الوثائق والمستندات التي تعتمد عليها المنشأة في دفاتر وسجلات تكاليفية يتم تصميمها لتتفق مع نوع وحجم النشاط الذى تقوم به المنشأة .

ب - وظيفة تحليلية

ويعتضى هذه الوظيفة يتم تحليل وتبويب البيانات التكاليفية التي تم تسجيلها وفقا لما هو معمول به من أسس ومبادئ تمهيدا لاستخلاص النتائج وتفسير مغزى الأحداث التكاليفية .

ج - وظيفة رقابية

وتعنى ترجمة تصور الإدارة عن شكل ومستوى الأداء الذى تنشده في صورة أرقام وبيانات للتكليف (وضع معايير او تقديرات لمختلف عناصر التكاليف) ، ثم تحدد كيفية متابعة ذلك عند التنفيذ من خلال مقارنة مايقع فعلا من التكلفة مع ماهو مقدر او محدد لها أنفا وتحديد الانحرافات بين هذا وذاك ودراسة أسباب حدوث هذه الانحرافات وتحديد طرق علاجها .

د - وظيفة تفسيرية وإخبارية

على أثر هذه الوظيفة يتم صياغة نتائج العمل التكاليفى في شكل قوائم وتقارير تخبر فيها الإدارة بما حدث من وقائع تكاليفية ويفسر لها تفسيريا علميا مدلول هذه الوقائع ومغزاها ، وعليه فهذه التقارير تختص بقياس كفاءة التشغيل في كافة مجالاته حتى تنكشف للمستويات الإدارية نواحي القصور في التنفيذ .

هذا وتتأثر عملية تشغيل البيانات بعنصرين هامين هما ^(١)

* مدخلات نظام معلومات التكاليف والتي تخضع لظروف بيئية دائمة التحرك والديناميكية وهذا بدوره يجعل عمليات التشغيل تخضع لها وتتأثر بها .

* متطلبات الإدارة من المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، فالبيئة الإدارية تحدد نوعية المعلومات وإستخدامها ، ومن ثم تحدد التفاصيل المطلوبة في تشغيل البيانات وتحليلها ، فضلا عن إهتمام الإدارة بالعملية الرقابية يفرض بدوره إجراءات وأساليب للتسجيل والتبويب والتحليل بما يوفره من أساليب لقياس الأداء بالدقة والسرعة المناسبة .

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

- Milton F. Usry, Lawrence H. Hammer & Adolph Matz : Cost Accounting : Planning and Control (9th ed.; U.S.A.: South -Western Pub. Co., 1988), P.18.

- محمد محمد الجزار وآخرون : نظم معلومات التكاليف ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٣/٢/٢/١ - مخرجات نظام معلومات التكاليف

تتمثل مخرجات نظام معلومات التكاليف في المعلومات النهائية الخارجة من وحدات التشغيل وتتضمن مجموعة التقارير والقوائم التي يعدها محاسبو التكاليف لتلبية إحتياجات الإدارة من المعلومات سواء أخذت هذه التقارير والقوائم صبغة دورية أو أعدت لأغراض خاصة^(١).

وتتوقف درجة التفصيل أو الإجمال وكذا نوعية البيانات التي تحتويها هذه التقارير على الغرض من إعدادها - طبقا لإحتياجات الإدارة من المعلومات - فالقوائم والتقارير المعدة لغرض القياس تختلف عن مثيلاتها التي تعد لغرض الرقابة أو لأغراض التخطيط وإتخاذ القرارات^(٢).

وقد تستخدم هذه المخرجات كمدخلات لنظم المعلومات المحاسبية أو الإدارية الأخرى ، كما أنه من الممكن إستخدامها في صورة مدخلات لدورة تشغيل جديدة للبيانات وهذا مايعبر عنه (بالتغذية العكسية) ، والتي تمثل المكون الرابع لنظم معلومات التكاليف .

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود عدة خصائص يجب أن تتوافر في المعلومات الناتجة عن نظم المعلومات التكاليفية لتحقيق الأهداف السابقة بدرجة عالية من الكفاءة ومن أهم هذه الخصائص مايلي^(٣) :

- | | | | |
|-----------|------------|-------------------|--------------------------------|
| - الدقة | - الملائمة | - الوقتية | - الموضوعية (التحرر من التحيز) |
| - المرونة | - الوضوح | - القابلية للتحقق | - القابلية للقياس الكمي |

هذا وتجدر الإشارة الى أن توافر كل معيار من هذه المعايير في المعلومة حتى تصبح صالحة للإستخدام أمر صعب التحقق وذلك لما يلي^(٤) :-

(١) عادل عباس أحمد : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) د. إبراهيم أحمد الصعيدى : محاسبة التكاليف - مدخل النظم ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٣) Jay M. Smith & K. Fred Skousen : Intermediate Accounting (11th ed.; U.S.A: South - Western Pub. Co., 1991) , PP. 37- 41.

(٤) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

- د. عصافيت سيد أحمد : دراسات في نظم المعلومات المحاسبية - التشغيل الآلكتروني للبيانات وجداول الإنتشار

الآلكتروني (الطبعة الأولى ؛ القاهرة : مطبعة الأخوة الاشقاء ، ١٩٩٦) ، ص أ - ج .

- د. صبحي محمود الخطيب ود. عمرو عباس العتر : مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) ، ص ٤٢ .

- د. محمد محمد ابراهيم منصور : "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري - مع التطبيق على قطاع

الغزل والنسيج" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ،

١٩٨٧) ، ص ١٥ .

أ - ان توافر بعض هذه المعايير قد يمنع إمكانية توافر البعض الآخر بصورة كافية ، فمثلا حتى تتوافر درجات كبيرة من إكمال وصحة المعلومة عادة مانضحى بخاصية وقتية المعلومة وسرعة تقديمها للمستخدم في الوقت المناسب .

ب - التغيرات السريعة التي يعيشها عالم اليوم سواء كانت اقتصادية أم تكنولوجية أم سياسية ... الخ ، تؤدي إلى عدم الإستقرار فيما تحققه المعلومات من أهداف حيث تزيد من درجة عدم التاكيد .

وبناء عليه ، فإنخاذ قرار في ظل هذه البيئة يتطلب معلومات يتوافر فيها خصائص معينة من ناحية التوقيت والدقة وأصبح لزاماً أن يتغير المفهوم المتعارف عليه لخاصية التوقيت والدقة بإعتبارهما من أهم معايير المعلومة الحاسوبية (بصفة عامة) والمعلومة التكاليفية (بصفة خاصة) ، فبعد ما كانت خاصية التوقيت تدور حول التوقيت المناسب تغيرت إلى التوقيت الحيثي للمعلومات الحاسوبية **Just-in-Time Information** أى توفير المعلومات فور الإحتياج إليها ، ويرجع السبب في تغير مفهوم هذه الخاصية إلى أهمية عامل الوقت في إتخاذ القرارات المعاصرة ، فالتأخير لمدة دقائق معدودة في إتخاذ القرار قد يكون هو الفرق بين النجاح والفشل . كما تغير أيضا مفهوم خاصية الدقة المقبولة إلى الدقة التامة ، فعملية إتخاذ القرار أصبحت لاحتتمل الدقة التقريبية في المعلومات التكاليفية .

٤/٢/٢/١ - التغذية العكسية

من الخصائص الأساسية لنظام معلومات التكاليف قدرته على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة ، وهذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام ، ويتم ذلك بإستخدام أسلوب التغذية العكسية عن طريق إسترجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات من حيث ملائمتها وفعاليتها في إتخاذ القرارات وإرجاعها إلى معديها مرة أخرى^(١) .

ومن ثم تمثل التغذية العكسية المكون الرابع لنظام معلومات التكاليف حيث تتمثل في الإستفادة من نتاج النظام نفسه لغرض تطوير أو تعديل النظام ، ومن ثم فهي عصب نظام معلومات التكاليف وبدونها يصعب على النظام تحقيق اهدافه بالصورة المرجوه .

٣/٢/١ - التفاعل البيئي لنظام معلومات التكاليف

يحيط بكل نظام بيئة تتمثل في كل شئ يقع خارج حدوده ويؤثر على عملياته ولا يمكن التحكم فيه بواسطة محلل النظم^(٢) . فحتى تتمكن نظم معلومات التكاليف من تحقيق الأهداف المرجوه من ورائها والسابق ذكرها كان لابد لها من تفاعل وتأثير متبادل - باعتبارها نظاما مفتوحة - مع البيئة المحيطة فتلقى مدخلاها من

(١) د. سيد محمد جبر : دراسات في نظام المعلومات الحاسوبية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١) ، ص ١٤ .

(٢) James O. Hicks : **Information Systems in Business : An introduction** (New York : West Pub. Co., 1986) , P.98.

هذه البيئة ثم تقوم بمعالجة تلك المدخلات وتشغيلها لتخرج في شكل معلومات تذهب مرة أخرى لهذه البيئة للإستفادة منها . وذلك مع مراعاة أن البيئة المحيطة التي

تعيش فيها نظم معلومات التكاليف يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين^(١) :-

النوع الأول : البيئة الداخلية :

وتتمثل في مجموعة الأنظمة الفرعية الأخرى التي لها علاقة بنظم معلومات التكاليف والتي تكون النظام الشامل للمعلومات حيث تتفاعل هذه الأنظمة فيما بينها لتحقيق اهدافها^(٢) .

النوع الثاني : البيئة الخارجية :

فهى التي تتواجد خارج حدود النظام الشامل للمعلومات فقد تكون داخل نطاق المنظمة أو قد تمتد إلى خارج هذا النطاق^(٣) .

هذا ومع تنوع البيئة المحيطة بنظم معلومات التكاليف يتنوع بالتبعية التفاعل البيئى لنظم معلومات التكاليف ويمكن للدارس أن يميز بين التفاعلات البيئية التالية :-

١/٣/٢/١ - تفاعل بيئى داخلى :

ويتبلور في طبيعة العلاقة القائمة^(٤) بين نظم معلومات التكاليف وأنظمة المعلومات الفرعية الخاصة بالوظائف المختلفة للوحدة الاقتصادية في حالة التبادل المستمر للبيانات والمعلومات بالصورة التي تمكن النظام الفرعى للتكاليف من الوفاء بمسئوليته لمعاونة الإدارة في أداء مهامها والعمل على زيادة درجة الرشد في اتخاذ القرارات من خلال مجموعة من القوائم والكشوف والتقارير التي تصدرها نظم معلومات التكاليف بصورة دورية منتظمة لجميع المستويات الادارية .

٢/٣/٢/١ - تفاعل بيئى خارجى :

يتمثل فيما يقوم به المحاسبون من ملاحظة للأحداث الاقتصادية التي تقع وارسل اشارات عنها إلى نظم معلومات التكاليف تمهيدا لتجهيز المعلومات الملائمة لمختلف المستويات الادارية^(٥) .

(١) د. محمد محمود يوسف : مقدمة في نظم المعلومات الحاسبية : (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٩١) ، الجزء الأول ،

ص ٤٨ .

(٢) Stephen A. Moscovice & Mark G. Simkin : Accounting Information System for Effective Decision Making : Concepts and Practise (3rd ed.; New York : John Wiley & Sons, Inc., 1987), PP. 4-5.

(٣) عبد الملك إسماعيل عبد الله : مرجع سابق ، ص ٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل بشأن علاقة نظم معلومات التكاليف بالأنظمة الفرعية الأخرى يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

إبراهيم الدسوقي محمد عبد المنعم : مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٥٠ .

(٥) عواطف على العاصى : "الإتجاهات الحديثة لتطوير بيانات تكاليف الخدمات الصحية من خلال نظم المعلومات الشاملة - بالتطبيق على جمهورية مصر العربية" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ببورسعيد ،

جامعة قناة السويس ، ١٩٩٤) ، ص ٨٣ .

فضلا عن وجود تفاعل غير مباشر لنظم معلومات التكاليف ويمثل في مساهمته للتقدم العلمى فى مختلف ميادين المعرفة الأمر الذى دفع العديد من الكتاب^(١) ينادى بضرورة تطوير نظم معلومات التكاليف لمسايرة التحسينات التى طرأت على فى تكنولوجيا تجميع البيانات والتقدم والتغيرات الجذرية فى التصنيع .

هذا ويرى^(٢) بعض الكتاب أنه لا يوجد نظام معلومات تكاليفى واحد يصلح لكافة المشروعات ، وفى كافة الأحوال ، فعلى الرغم من أن الأصول العلمية التى يعتمد عليها أى نظام معلومات تكاليفى واحدة ومحدودة إلا أن طرق تطبيق هذه الأصول تختلف من مشروع لآخر . وفى ذلك الشأن يذكر أحد الكتاب :

"النظام الذى يتم تصميمه أو تخطيط عملياته لأداء وظيفة معينة فى ظل ظروف معينة قد لا يصلح

لأداء وظيفة أخرى فى ظل نفس الظروف أو أداء نفس الوظيفة فى ظل ظروف أخرى"^(٣) .

فعلى سبيل المثال قد يتم تصميم نظام معلومات تكاليفى وذلك لأغراض قياس تكلفة الإنتاج فى الصناعات المستمرة ذات الإنتاج النمطى إلا أن هذا النظام قد لا يصلح لإمداد الإدارة بالبيانات اللازمة للرقابة والتخطيط فى ظل نفس الظروف الصناعية ، كما قد لا يصلح لقياس تكلفة الإنتاج إذا كانت الصناعة غير مستمرة أو متعددة المنتجات ، فضلا عن الظروف الناتجة عن طبيعة الصناعة فإن نفس النظام قد يتأثر بظروف البيئة والتقدم العلمى فنظام معلومات التكاليف الذى يهدف إلى قياس تكلفة الإنتاج فى ظل ظروف ساكنة قد لا يتلائم مع نفس الهدف فى ظل ظروف تتسم بالديناميكية ، فقياس تكلفة الإنتاج على أساس تاريخى فى ظل ظروف ساكنة قد يؤدى إلى تحقيق الغرض من القياس بينما فى ظروف ديناميكية فإن الأمر لا يمتثل الانتظار

(١) يراجع فى ذلك على سبيل المثال :

- Robert S. Kaplan : "Cost Accounting for the '90s", Management Accounting (July, 1986) , PP. 58- 59.
- Daniel P. Keegan & Robert G.Eiler: "Let's Reengineer Cost Accounting", Management Accounting (August, 1994) , PP. 26-31.
- Darrely A. Sourwing : "Cost Accounting: Does Your System Need Repair ?", Management Accounting (February, 1989) , PP. 32-36.
- David Dugdele: "Costing Systems in Transition: A review of Recent Developments", Management Accounting (Vol, 58, No 11, January, 1990), PP.38-41.
- Dennis E. Peavey: " It's time for a change", Management Accounting (February, 1990), PP. 31- 35.
- Robert A.Howell & Stephen R.Soucy: "Cost Accounting in the New Manufacturing Environment" , Management Accounting (August 1987), PP. 42-48.
- Tracey O'Rourke: "Costing the factory of the Future", Economist (March, 1990), P.61.

(٢) يراجع فى ذلك على سبيل المثال :

- Robert S. Kaplan : " One Cost System is not Enough", Harvard Business Review (January/ February, 1988), P. 66.
- Warren G. Wolf: "Developing a Cost System for to Day's Decision Making " , Management Accounting (December, 1982), P.20.

(٣) د. عبد الحى عبد الحى مرعى : مرجع سابق ، ص ٤١ .

لإحتساب تكلفة الإنتاج على أساس تاريخي^(١) ، ومن ثم فقدرة نظام معلومات التكاليف على تحقيق أهدافه على الوجه الأكمل تتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرة النظام على التكيف والتفاعل مع ما يستجد من تغيرات في الظروف أو الأهداف .

وفي ذلك الشأن يؤكد أحد الكتاب^(٢) على أن نظام معلومات التكاليف يركز على دعامتين أساسيتين هما الأصول العلمية للتكاليف وظروف الحال السائدة في موقع التطبيق فإن كانت الأصول العلمية التي تحكم نظام معلومات التكاليف لا تختلف بين نشاط وآخر ، فإن الطرق والإجراءات وتفاصيل الأغراض المطلوبة من نظام معلومات التكاليف تختلف حسب طبيعة وحاجة كل نشاط وأهدافه وظروف الحال السائدة فيه ويؤكد على ذلك بقوله "أن ظروف الحال سيدة الموقف" . ونادى بضرورة مراعاة التوازن بين الدعامتين المذكورتين بحيث لا تغلب القواعد والأصول العلمية القائم عليها نظام معلومات التكاليف لدرجة ان يصبح النظام غير قابل للتطبيق ، ولا يغلب واقع الحال والإمكانات المتاحة لدرجة أن يصبح النظام غير علمي في بنيانه بما يؤدي إلى نتائج مشكوك في صحتها وحكمية تخضع للتقدير الشخصي .

في ضوء ماتقدم ، يرى الدارس أنه يجب على مصمم النظم أن يعد نظاما لمعلومات التكاليف بما يتلائم مع خصائص البيئة التي سيعمل على خدماتها ويتفاعل مع عناصرها وبالشكل الذي يساعده على تقديم القدر والتنوع الملائمة من المعلومات طبقا للمستويات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات ، وذلك لأن عدم إدراك مستخدمي المعلومات للظروف المحيطة بهم يجعلهم دائما يطلبون المزيد من المعلومات إستنادا لجلنب الحيلة في إحتياجاتكم المستقبلية^(٣) .

٤/٢/١ - شبكة الإتصال

حتى يقوم نظام معلومات التكاليف بأداء وظائفه الأساسية وأنشطته المختلفة بكفاءة وفعالية فمن الضروري أن يحدد خطوط الإتصال بينه وبين النظم الفرعية الأخرى ، والتي تمثل حلقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين هذه الأنظمة الفرعية ، ولذلك فإن التفاعل السليم بين هذه الأنظمة يعتمد على خطوط الإتصال التي تحكم العلاقة المتبادلة بينها .

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك على سبيل المثال :

د. عبد الحى عبد الحى مرعى : في محاسبة التكاليف لأغراض قياس تكلفة الإنتاج (الإسكندرية : مكتبة الإشعاع ،

١٩٩٧) ، ص ٦٩ - ٧٣ .

(٢) د. محمد توفيق بليغ : محاسبة التكاليف (القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٨٥) ، ص ٣٣٦ .

(٣) د. كمال الدين حسين : دراسات في نظام المعلومات المحاسبية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠) ، ص ٢٨ .

وفي ذلك الشأن يذكر أحد الباحثين :

" أن عدم كفاءة شبكة الإتصال تعمل ليس فقط على إعدام التفاعل البيئي بل يصل الأمر إلى قيام بعض النظم الفرعية بالعمل على تحقيق اهدافها بمعزل أو بصورة متعارضة مع أهداف الأنظمة الفرعية الأخرى بل مع أهداف المنظمة ذاتها " (١)

ويظهر الشكل رقم (١) الإطار العام لنظام معلومات التكاليف كما إرتأى للدارس .

٣/١ - أهمية نظام معلومات التكاليف في ظل المتغيرات الإقتصادية

يتضح من الإستعراض التحليلي لمجموعة المقومات السابقة إنها تمثل أمرا حتميا ينبغي توافره في نظم المعلومات التكاليفية المطبقة في القطاعات الصناعية (بصفة عامة) ، وفي قطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام (بصفة خاصة) حتى تستطيع هذه النظم أن تؤدي دورا بارزا ومهما بمفاهيمها ونظرياتها وتطبيقاتها في مراحل القياس والتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات ، هذا وزادت الحاجة الماسة لهذا الدور مع أخذ الدولة بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي (٢)

فمع نهاية الثمانينات أدركت الحكومة المصرية تدرى الوضع الإقتصادي في القطاع العام ، وضرورة إيجاد الحلول الفعالة لعلاج مشكلاته التي تراكمت على مدى نحو سبعة وثلاثين عاما ، وظهرت بشكل ملح على السطح (٣) ، فاتجهت بدعم من كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إنتهاج سياسة شاملة ومتكاملة للإصلاح الإقتصادي . وحتى يتحقق لهذا الإصلاح الإقتصادي النجاح المنشود ... فالأمر يتطلب الدراسة والتقييم للأوضاع الإقتصادية والمالية لشركات القطاع العام لإكتشاف المشكلات والإختناقات التي تعاني منها، ثم وضع خطة الإصلاح المتضمنة الإجراءات العلاجية لتلك المشكلات والإختناقات ومتابعة تنفيذ

(١) عواطف على العاصي : مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع يراجع على سبيل المثال :-

- د. إيهاب الدسوقي : التخصيصية والإصلاح الإقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٥) .

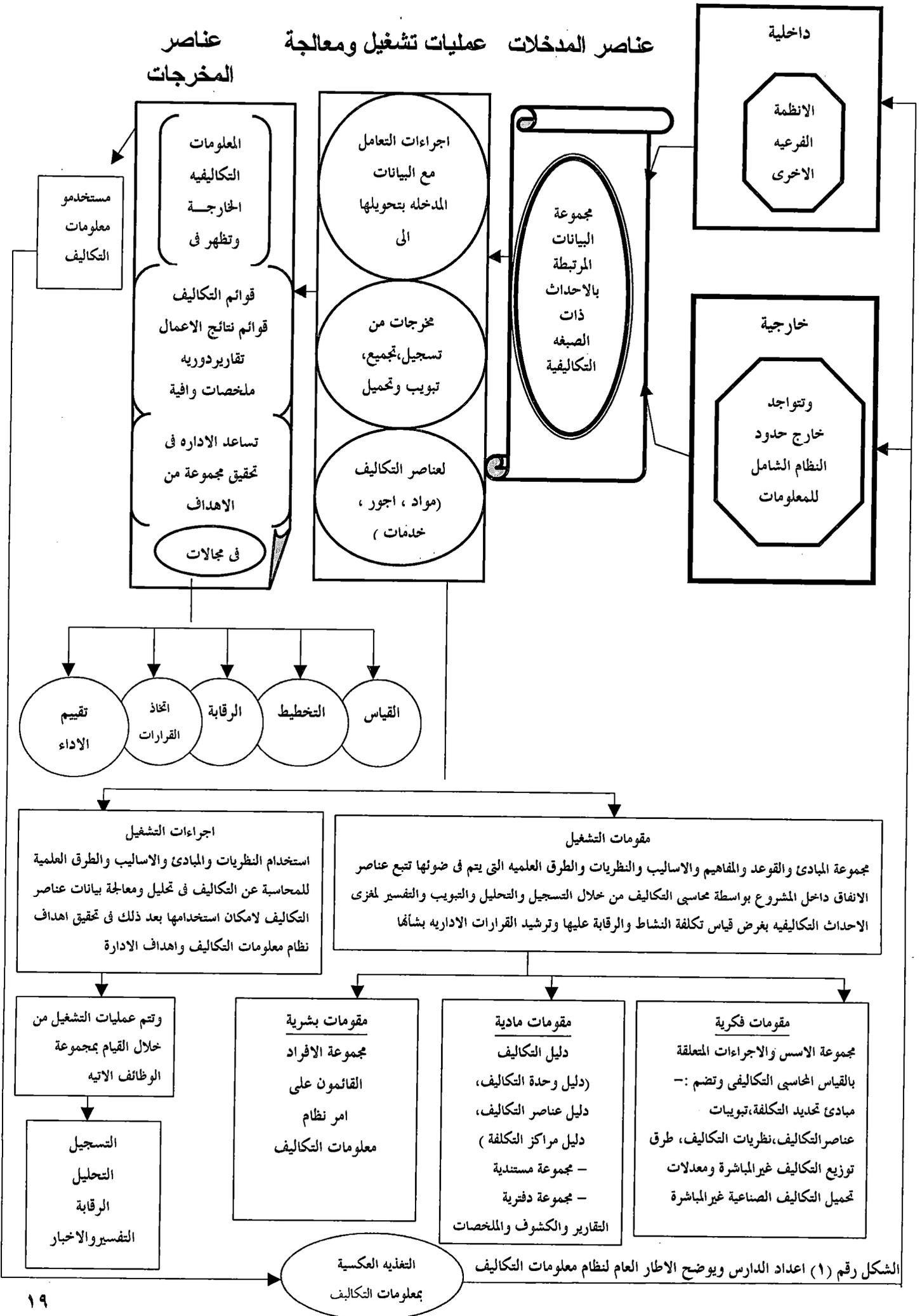
- د. محمد صالح الحناوى ود. أحمد ماهر : الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى (الاسكندرية : السدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) .

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن مشاكل القطاع يراجع في ذلك على سبيل المثال:

- د. السيد الطيبي : إطار للمناقشة ... أهم الملامح والمقترحات ، ورقة عمل مقدمة في ندوة خصخصة القطاع العام في مصر، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (القاهرة ، الندوة ، ١٩٩٢) ، ص ١ - ٧ .

- د. سمير مكارى : إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي في مصر - سياساته وإجراءاته ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر برنامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلى وتحديات المستقبل ، القاهرة ، ٢٧ / ٢٨ إبريل ١٩٩٤ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان (القاهرة ، المؤتمر ، ١٩٩٤) ، ص ١ - ١٠ .

عناصر المدخلات عمليات تشغيل ومعالجة عناصر المخرجات



الشكل رقم (١) اعداد الدارس ويوضح الاطار العام لنظام معلومات التكاليف

هذه الإجراءات العلاجية بما يضمن معه خلق مناخ صحي تعمل في ظلّه شركات القطاع العام ، ولن يتم ذلك إلا بالإعتماد على بيانات واقعية وأساليب علمية مدروسة .. وهذا ماتوفره أنظمة المعلومات التكاليفية . خاصة وقد حدثت في مصر خلال الفترة الأخيرة تطورات إقتصادية وتحويلات جذرية هامة أثرت كثيرا على مجالات الأهداف التي يمكن أن تخدمها المحاسبة عن التكاليف بصورة جعلت نظم المعلومات التكاليفية لشركات صناعة الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام تمثل ضرورة ملحة تفرضها تلك التطورات الإقتصادية والتي من أهمها^(١) :

أ- تخلى الدولة عن مساندة هذه الشركات والغاء الدعم المادى الذى كان يقدم لها لتغطية خسائرها ، بصورة جعلت إدارة تلك الشركات في مواجهة صعبة أمام المستجندات الإقتصادية على صعيد تصحيح المسار الإقتصادى للدولة ، وإذا لم تقم إدارة هذه الشركات برفع الكفاءة الإقتصادية لشركاتها فسوف يتعذر عليها الإفلات من دوامة الخسائر التي وقعت فيها ، ولاشك أن الإدارة بحاجة إلى بيانات واقعية وأساليب علمية مدروسة تعتمد عليها في زيادة الكفاءة الإقتصادية .

ب - اتجه الدولة إلى رسم سياسات جديدة لتشجيع الإنتاج المحلى ، وتمكينه من الحلول تدريجيا محل الواردات الأجنبية يفرض بدوره دراسات محاسبية ومالية في مجالات ضبط وقياس تكلفة الإنتاج والتسويق والأعباء التمويلية ، وغير ذلك سعيًا نحو إيجاد غمط مناسب أمام المنافسة الأجنبية وتصريف الإنتاج مع تحقيق فائض مناسب يشجع على إستمرار النشاط وتحسين نوعية ومواصفات المنتج .

ج - التحول إلى اقتصاديات السوق وآلياته ، وما يترتب عليه من إرتباط استمرار شركات قطاع صناعة الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام في السوق في ظل المنافسة الكاملة برسم سياسة سليمة للتسعير تعتمد على دراسات واقعية للسوق ، فضلا عن البيانات التحليلية لعناصر التكاليف .

-
- (١) لمزيد من التفاصيل بشأن دور نظم معلومات التكاليف في ظل المتغيرات الإقتصادية يراجع في ذلك على سبيل المثال :
- د. منير محمود سالم : "دعوة إلى تطوير دور المحاسبة بهدف تدعيم برامج الخصخصة في وحدات قطاع الأعمال والخدمات بمصر" ، مجلة التكاليف (العدد الأول / الثاني ، السنة الثالثة والعشرون ، يناير / مايو ١٩٩٤) ، ص ٥ - ٦ .
- د. منير محمود سالم : "انعكاسات اتفاقية الجات على الإقتصاد المصرى والدعوة الى دور أكثر فعالية للنظم المحاسبية والتكاليف" ، مجلة التكاليف (العدد الأول ، السنة الرابعة والعشرون ، يناير ١٩٩٥) ، ص ٥ - ٦ .
- محمد محمد الجزائر : "نظم معلومات التكاليف لمواجهة التحديات المعاصرة" ، مجلة التكاليف (العدد الثاني ، السنة الرابعة عشر ، مايو ١٩٨٥) ، ص ٥ - ٦ .
- د. فكرى عبد الحميد عشاوى : التكاليف والإصلاح الإقتصادى ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر برنامج الإصلاح الإقتصادى والهيكلى وتحديات المستقبل ، القاهرة ، ٢٧ / ٢٨ يناير ١٩٩٤ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان (القاهرة ، المؤتمر ، ١٩٩٤) ، ص ٣ - ٢٩ .
- د. محمد حسين أحمد : "أهمية نظام التكاليف لرسم سياسة التسعير بوحدات قطاع الأعمال العام في ظل الخصخصة دراسة نظرية تطبيقية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان (ملحق العدد الثاني ، السنة السادسة ، ١٩٩٢) ، ص ١٢٢ - ١٦١ .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمشكلات صناعة الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية

مقدمة

تعتبر صناعة الغزل والنسيج في مصر أحد المقومات التي تركز عليها همتها الصناعية. ومن ثم فتشجع هذه الصناعة (بتشخيص المشكلات التي تعترضها وإزاحة العقبات من أمامها والإرتقاء بها بما يتيح لها العمل على أسس إقتصادية وفنية سليمة) تكون محصولته زيادة قدرتها على تغطية إحتياجات السوق الخلى بمنتجات ذات مستوى جودة عالية من ناحية، والتوجه بقوة إلى السوق العالمى والوصول إلى مكانة أعلى فيه من ناحية أخرى، كما تساهم مساهمة فعالة في موازنة ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات من ناحية ثالثة^(١).

وإنطلاقاً من الإهتمام الدائم بصناعة الغزل والنسيج ودورها المؤثر على المستوى القومى ، يقوم الدارس بإجراء دراسة تحليلية لقطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية من خلال تناول النقطتين التاليتين :-

١/٢ التطور التاريخى لصناعة الغزل والنسيج ومكانتها فى الصناعة المصرية.

٢/٢ مشكلات صناعة الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام.

١/٢ - التطور التاريخى لصناعة الغزل والنسيج ومكانتها فى الصناعة المصرية

١/١/٢ - لمحة تاريخية عن قطاع صناعة الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية

تعد صناعة الغزل والنسيج فى مصر من أقدم الأنشطة الصناعية التى عرفها واهتم بها قدماء المصريين. وفى العصر الحديث، وبالتحديد عام ١٨٩٩ أنشأ أول مصنع ميكانيكى لغزل ونسج القطن إلا أنه لم يعمر طويلاً لعجزه عن منافسة المنتجات الأجنبية وأعيد إنشائه عام ١٩١١ تحت إسم "شركة الغزل الأهلية" ولكنه ظل يتعثر كثيراً. هذا ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لصناعة الغزل والنسيج فى مصر، وذلك بإنشاء مجموعات شركات بنك مصر للغزل والنسيج . وفى عام ١٩٣٩ شجع نشوب الحرب العالمية الثانية على إقامة مصانع جديدة وتحقق لمصر الإكتفاء الذاتى بعد أن كانت دولة مستوردة^(٢).

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع فى ذلك :-

الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب، قطاع البحوث : المدخلات الخلية والمستوردة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، الإدارة العامة للبحوث الخاسبية والإحصائية (القاهرة) ، يولييه ١٩٩٧ ، ص ١ - ٣.

(٢) جمهورية مصر العربية ، رئاسة مجلس الوزراء : مشروع تقرير الدراسة القومية المتكاملة عن حاضر ومستقبل صناعة الغزل والنسيج والملابس فى جمهورية مصر العربية، دراسة أعدتها لجنة مشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٧) لعام ١٩٨٥ (القاهرة ، يناير ١٩٨٧) ، ص ٨٤.

غير أن هذا التوسع السريع إنما تم دون تخطيط مسبق مما أدى إلى تراكم فائض كبير من الإنتاج تعذر تصديره لاعتبارات الجودة والسعر، مما دفع الحكومة للتدخل في تنظيم صناعة الغزل. وذلك بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية عام ١٩٥٣ لحماية الصناعة الوطنية وتطويرها والعمل على تنمية صادراتها، وفي عام ١٩٦١ تم تأميم صناعة الغزل والنسيج بمقتضى القوانين الإشتراكية وأنشئت المؤسسة العامة المصرية للغزل والنسيج التى تختص بسلطة الإشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء للشركات التابعة لها^(١).

ومع بداية السبعينات تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فصدر القانون رقم (٦٥) لعام ١٩٧١، وتبعه القانون رقم (٤٣) لعام ١٩٧٤ وتضمنت أهدافه تشجيع الاستثمار العربى والاجنبى وكذلك القطاع الخاص الوطنى سواء بداخل البلاد أو بالمناطق الحرة. وفى سبتمبر ١٩٧٥ صدر القانون رقم (١١١) لعام ١٩٧٥ بمقتضاه تم إلغاء المؤسسات النوعية ومن بينها المؤسسة المصرية للغزل والنسيج.

تلى ذلك إنشاء المجلس الأعلى لقطاع الغزل والنسيج والملابس الذى اختص بتقرير الأهداف العامة للقطاع ووضع السياسات التى تكفل التنسيق بين الشركات ، كما تم إنشاء الأمانة الفنية لقطاع الغزل والنسيج والملابس لمعاونة المجلس الأعلى للقطاع فى مباشرة أعماله^(٢). هذا وقد صدر القانون رقم (٩٧) لعام ١٩٨٣ الخاص بإنشاء هيئات القطاع العام وبناء على قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٢٥) لعام ١٩٨٣ تم إنشاء هيئة القطاع العام للغزل والنسيج والملابس بهدف العمل على تحقيق أهداف خطة التنمية فى مجال الغزل والنسيج والملابس من خلال الشركات التابعة التى تشرف عليها^(٣)، ثم أصبحت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة بموجب القانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ ولائحته التنفيذية الذى يهدف إلى تقليص الدور الرقابى للأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية ليقصر على المالك، مع تمكين شركات القطاع العام من تصحيح هيكلها التمويلية وتجديد طاقاتها الإنتاجية ومنح إدارتها قدر من الحرية دون أن يفقد المالك حقه فى الرقابة والحفاظة على ماله^(٤). وفى عام ١٩٩٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١٧) بدمج بعض شركات الغزل والنسيج التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى كل من

(١) المجلس القومية المتخصصة : صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، سلسلة دراسات مصر حتى عام ٢٠٠٠ رقم (١٤)، (القاهرة ، ١٩٨١) ، ص ١٠ - ١١.

(٢) السعيد محمد على لبدو: " تقييم الهياكل المالية فى القطاع العام - دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج " (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ١٩٨٤) ، ص ٩٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن القانون رقم (٩٧) لعام ١٩٨٣ يراجع فى ذلك :-

- محكمة النقض ، المكتب الفنى : " قانون رقم (٩٧) لعام ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته " ، النشرة التشريعية (العدد الثامن ، أغسطس ١٩٨٣) ، ص ١٨٨٦ - ١٨٨٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل بشأن أهداف قانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ يراجع فى ذلك :-

- محكمة النقض ، المكتب الفنى : " مذكرة إيضاحية لمشروع قانون قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ " ، النشرة التشريعية (العدد الخامس ، مايو ١٩٩١) ، ص ٨٣٩ - ٨٤١.

الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة ، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية ^(١) ليصبح هيكل قطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١) *

هيكل قطاع ^(٢) صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام

| الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة | الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة | الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية |
|---|--|--|
| ١ مصر للغزل والنسيج بالخلعة الكبرى | مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار | الوجه القبلي للغزل والنسيج |
| ٢ دمياط للغزل والنسيج | العربية والمتحدة للغزل والنسيج | العامية لمنتجات الجوت |
| ٣ الدلتا للغزل والنسيج | الأهلية للغزل والنسيج | المخلات الصناعية للتحرير والقطن (اسكو) |
| ٤ النصر للملابس والمنسوجات (كابو) | السيوف للغزل والنسيج | النصر للغزل والنسيج والتريكو (شوربجي) |
| ٥ الدقهلية للغزل والنسيج | النصر للغزل والنسيج والصباغة بالخلعة | القاهرة للملبوسات والتريكو (تريكونا) |
| ٦ القاهرة للصباغة والتجهيز | الإسكندرية للغزل والنسيج | مصر الوسطى للغزل والنسيج |
| ٧ الشرقية للغزل والنسيج بالزقازيق | بور سعيد للغزل والنسيج | القاهرة للمنسوجات الحريرية |
| ٨ الشرقية للكتان والقطن | مصر صباغى البيضا | |
| ٩ العربية للسجاد والمفروشات | المصرية لغزل ونسيج الصوف (وولتكس) | |
| ١٠ مصر / حلوان للغزل والنسيج | النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة (ستيا) | |
| ١١ مصر للتحرير الصناعي | مصر / شين الكوم للغزل والنسيج | |
| ١٢ مصر لصناعة معدات الغزل | المنسوجات الحديثة | |

* المصدر :- الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة العامة للغزل والنسيج، تقرير متابعة وتقييم الأداء عن الشركات التابعة العاملة في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة عن العام المالى ١٩٩٥/٩٤ (القاهرة ، يوليه ١٩٩٥) ، ص ١ .

من الإستعراض السابق الإشارة إليه بشأن التطور التاريخى لقطاع صناعة الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية ، يرى الدارس أهمية تحديد الثقل النسبى لهذا القطاع بين القطاعات الصناعية الأخرى مع القيام بتحليل التطورات التاريخية المرتبطة بقطاع صناعة الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية من عدة مجالات تشمل على : الإنتاج، المبيعات، العمالة والقيمة المضافة.

٢/١/٢ - الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج فى الإقتصاد القومى

تعد صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات فى مصر ، والركيزة الأساسية التى تعتمد عليها فى توفير إحتياجاتها من المنسوجات، فضلا عما تلعبه تلك الصناعة من دور هام فى كونها

(١) يتبع الشركات القابضة شركات تابعة أخرى لاتعمل فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، كمجال تجارة الأزياء والأقمشة مثل : شركة بيوت الأزياء الراقية، ومجال المتاجرة فى البضائع والسلع كشركة عمر أفندى، ومجال حلج وتصدير الأقطان كشركة الدلتا لحلج الأقطان وشركة مصر لتجارة وتصدير الأقطان الخ .

(٢) ينقسم إلى ٢٢ شركة مملوكة بالكامل للشركات القابضة و ٩ شركات يساهم فى رأس مالها القطاع الخاص هى: العربية والمتحدة ، الأهلية ، دمياط ، بورسعيد ، العربية للسجاد والمفروشات ، الدقهلية ، كابو ، الإسكندرية والشرقية للكتان والقطن.

مصدر من مصادر النقد الأجنبي، ومن ثم تعد سبيلاً لموازنة ميزان المدفوعات. إذ تعد صادرات الغزل والنسيج من أهم الصادرات السلعية. وأكثرها إستيعاباً للعمالة، وتحقيقاً للقيمة المضافة ودعمًا للعلاقات التشابكية مع الصناعات الأخرى^(١). الأمر الذي يعكس أهمية الدور الذي تلعبه هذه الصناعة في الإقتصاد القومى.

ويرى الدارس إمكانية التعرف على مكانة قطاع الغزل والنسيج ومدى مساهمته في الإقتصاد القومى من خلال تتبع التطورات التى شهدتها صناعة الغزل والنسيج منسوبة إلى قطاع الأعمال العام الصناعى^(٢) فى مجالات: الإنتاج، المبيعات (الصادرات - محلية)، العمالة والقيمة المضافة كما توضحه الجداول أرقام (٧،٦،٥،٤،٣،٢).

١/٢/١/٢ - الإنتاج

بتحليل الدارس لبيانات الجدول رقم (٢) خلص إلى النتائج التالية :-

أ - يحتل قطاع الغزل والنسيج المرتبة الثانية فى نسبة مساهمته فى إجمالى قيمة إنتاج قطاع الأعمال العام الصناعى على مدار الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٦/٩٥)، والثالثة عام ٩٧/٩٦ وتراوح هذه النسبة بين (٢٢ر٨% عام ٩٠/٨٩، ١٣ر٦% عام ٩٧/٩٦)، وبلغت فى المتوسط ١٩ر١% خلال الفترة من (عام ٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦) وهى نسبة تؤكد على أهمية هذه الصناعة وإرتفاع مكانتها بين باقى القطاعات الصناعية الأخرى فى الإقتصاد المصرى.

ب - التناقص المطرد فى الأهمية النسبية لقيمة إنتاج صناعة الغزل والنسيج إلى إجمالى قيمة إنتاج قطاع الأعمال العام الصناعى (٢٢ر٨% عام ٩٠/٨٩ إلى ١٣ر٦% عام ٩٧/٩٦) مقترنا بزيادة متتالية فى قيمة إنتاج صناعة الغزل والنسيج فى غالبية الأعوام خلال الفترة المذكورة عن بدايتها ويعكس هذا التناقص مايلى^(٣) :

- الإتجاه العام نحو تنويع الهيكل الصناعى فى مصر بتنمية الصناعات غير التقليدية.

- نمو القطاعات الصناعية الأخرى بمعدلات تفوق معدلات نمو صناعة الغزل والنسيج.

(١) نجوان السيد محمد الفرارجى : "محددات ومداخل تحسين الكفاءة الإنتاجية فى قطاع الغزل والنسيج" (رسالة دكتوراه

غير منشورة . مكتبة كلية التجارة، جامعة بنها، ١٩٨٥)، ص ٧ - ١٢.

(٢) يتمثل فى القطاعات التالية : قطاع الصناعات الغذائية، الغزل والنسيج، الصناعات الكيماوية، الصناعات المعدنية،

الصناعات الهندسية، الصناعات الدوائية، والشركات العاملة فى مجال صناعة مواد البناء والتعدين والحراريات.

(٣) يراجع فى ذلك على سبيل المثال :-

- محمد صديق نفاذى : "الطاقة العاطلة فى القطاع العام الصناعى مع دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج فى

مصر خلال الفترة من عام ٧٤ - ١٩٨٤" (رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة ، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

- مشروع الدراسة القومية المتكاملة، مرجع سابق، ص ٩٢.

٢/٢/١/٢ - المبيعات

تساهم صناعة الغزل والنسيج بصورة كبيرة في تحقيق موارد سنوية من النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية بما يعادل قيمة صادراتها. كما يظهر جليا في الجدول رقم (٣).

بتحليل الدارس لبيانات الجدول رقم (٣) توصل إلى النتائج التالية :

أ - يحتل قطاع الغزل والنسيج المرتبة الأولى بين القطاعات الصناعية المصدرة فبلغت نسبة مساهمته في إجمالي قيمة صادرات قطاع الأعمال العام الصناعي في المتوسط ٤٥٢٪ خلال الفترة المذكورة.

ب - إتجاه قيمة صادرات الغزل والنسيج إلى الإرتفاع في غالبية الأعوام خلال الفترة المذكورة، إلا أن أهميتها النسبية في جملة صادرات قطاع الأعمال العام الصناعي قد عكست تدنيا ملحوظا خلال الفترة مقارنة ببدايتها عام ١٩٨٩/٩٠. نظرا لإتجاه الصناعة المصرية لتوزيع هيكلها الإنتاجي والتصديرى^(١). ويؤكد الدارس أن صناعة الغزل والنسيج إلى جانب كونها تساهم في زيادة حصيلة موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال صادراتها، فهي تلعب دوراً غير مباشر في توفير نقد أجنبي وذلك من خلال الوفر المحقق من قيمة الواردات سنويا بما يعادل قيمة منتجات تلك الصناعة التي تستهلك محليا كما يتضح من الجدول التالي رقم (٤).

بتحليل الدارس لبيانات الجدول رقم (٤) إتضح مايلي :-

أ - إتجاه قيمة الوفر المحقق (المبيعات المحلية) من قطاع الغزل والنسيج نحو الإرتفاع بصفة عامة في أعوام الفترة المذكورة مقارنة ببدايتها وبلغت ذروتها عام ١٩٩٣/٩٢ لتصل إلى ٢٨٤٤ مليون جنيه تقريبا تمثل نحو ١٤٨٪ من إجمالي الوفر المحقق من قطاع الأعمال العام الصناعي (إجمالي قيمة المبيعات المحلية لقطاع الأعمال العام).

ب - إتجاه نسبة مساهمة قطاع الغزل والنسيج في إجمالي الوفر المحقق من قطاع الأعمال العام الصناعي إلى الإخفاض حتى بلغت أدناها عام ٩٧/٩٦ لتصل إلى ١٠٥٪ وبلغت في المتوسط ١٣٨٪.

ج - إخفاض نسبة مساهمة إجمالي مبيعات قطاع الغزل والنسيج في إجمالي مبيعات قطاع الأعمال العام الصناعي من (٢٠٨٪ عام ٩٠/٨٩ إلى ١٤١٪ عام ٩٧/٩٦).

٣/٢/١/٢ - العمالة

لتأكيد مكانة صناعة الغزل والنسيج في الإقتصاد القومي كان من الضروري التعرف على فرص العمالة التي وفرتها هذه الصناعة ويظهر ذلك جليا في الجدول رقم (٥).

(١) محمد صديق نفاذى : مرجع سابق ، ص ٤٦ .

جدول رقم (٣) *

تطور قيمة صادرات قطاع صناعة الغزل والنسيج مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى ونسبته إلى إجمالي قيمة صادرات قطاع الأعمال العام
الصناعي خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالألف جنيه)

| متوسط النسبة | ٩٧/٩٦ | | ٩٦/٩٥ | | ٩٥/٩٤ | | ٩٤/٩٣ | | ٩٣/٩٢ | | ٩٢/٩١ | | ٩١/٩٠ | | ٩٠/٨٩ | | السنوات |
|--------------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------------------------------|
| | % | القيمة | |
| ٤٥ر٢ | ٤٢ | ١١١٤٢٧١ | ٣٦ر٨ | ١٠٩٥١١٩ | ٤٦ر٩ | ١٨١١٧٧٥ | ٤٩ر٣ | ١٤٠٣٢٨٢ | ٣٩ر٨ | ٩٦٤٢٣٦ | ٤٣ر٩ | ١١٨٥١٢٦ | ٤٩ر٥ | ١١٧٨٣٤٠ | ٥٣ر٥ | ١١٦٥٨٩٣ | الغزل والنسيج |
| ٢٩ر٨ | ٢٩ر٢ | ٧٧٥٤٥٠ | ٣٢ر٦ | ٩٧٠١٩٠ | ٢٦ر٣ | ١٠١٦٤٥٠ | ٢٥ر١ | ٧١٤٦٦١ | ٣٢ر٩ | ٧٩٦٨٤٤ | ٢٩ر٦ | ٧٩٩٢٠٢ | ٣٠ر٦ | ٧٢٧٦١٣ | ٣٢ر٢ | ٦٩٦٩٧٤ | الصناعات المعدنية |
| ٩ر٣ | ٨ر٩ | ٢٣٧٢٠٦ | ١٠ر٨ | ٣٢٢٢١١ | ١٢ر٢ | ٤٧٣٦٦٩ | ١١ر٥ | ٣٢٦٥٢٤ | ١٠ر١ | ٢٤٤٨٨٦ | ١٠ر٤ | ٢٨٠٢٤٦ | ٦ر١ | ١٤٥٧٠٩ | ٤ر٣ | ٩٢٥٧٤ | الصناعات الكيماوية |
| ٧ر٨ | ١٠ | ٢٦٤٥٢٦ | ٩ر٧ | ٢٨٨٧٢٨ | ٦ر٤ | ٢٤٦٧٩٨ | ٦ر٧ | ١٩٠٧٨٨ | ٨ر١ | ١٩٥٥٥٥ | ٩ر٥ | ٢٥٨٢٤٦ | ٦ر٧ | ١٥٩٢٦٨ | ٥ر٢ | ١١٤٢٤٨ | الصناعات الغذائية |
| ٢ر٨ | ٢ر٧ | ٧٢٧٢٣ | ٣ر٦ | ١٠٦٩٣٧ | ٣ر٤ | ١٢٩٧١٨ | ١ر٨ | ٥١٨٤٤ | ٢ر٢ | ٥٢٦٩٤ | ٢ر٦ | ٧١٣٠٠ | ٣ر٦ | ٨٥٢٤٧ | ٢ر٤ | ٥٣٠٤٦ | الصناعات الهندسية |
| ٢ر٢ | ٢ر٧ | ٧٠٤٥٣ | ٢ر٣ | ٦٨٦٥٩ | ١ر٦ | ٦٣١٩٨ | ٢ | ٥٦٩٨٦ | ٣ | ٧٣٩١٢ | ٢ر٤ | ٦٤٨٦٦ | ٢ر٢ | ٥٢٩٠٤ | ١ر٣ | ٢٩٢٧٣ | الصناعات الدوائية |
| ١ر٨ | ٣ر١ | ٨١٢٣٤ | ٢ر٧ | ٨٠٥٣١ | ٢ر- | ٧٨٠٣٧ | ١ر٥ | ٤٣١٧٦ | ١ر٤ | ٣٤٥٦٢ | ١ر٣ | ٣٤٣٨٧ | ١ر٢ | ٢٨٥٩٨ | ١ر٢ | ٢٥٦٠٤ | التعدين والحرايات |
| ١ر١ | ١ر٤ | ٣٧١٣٢ | ١ر٥ | ٤٣٩٣٣ | ١ر٢ | ٤٤٨٦٩ | ٢ر١ | ٥٩٢٤١ | ٢ر٥ | ٥٩٥٨٧ | ٣ر | ٨٣٥٩ | ١ر | ٩٩١ | ١ر | ١٤٧٣ | مواد البناء |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ٢٦٥٢٩٩٥ | ١٠٠ | ٢٩٧٦٣٠٨ | ١٠٠ | ٣٨٦٤٥١٤ | ١٠٠ | ٢٨٤٦٥٠٢ | ١٠٠ | ٢٤٢٢٢٧٦ | ١٠٠ | ٢٧٠١٧٣٢ | ١٠٠ | ٢٣٧٨٦٧٠ | ١٠٠ | ٢١٧٩٠٨٥ | قطاع الأعمال العام الصناعي |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع نماذج تقويم الأداء لشركات القطاعات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

جدول رقم (٤)*

تطور قيمة المبيعات الكلية والمحلية وقيمة الصادرات لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال الغزل والنسيج ،
ولقطاع الأعمال الصناعي ، ونسبة المبيعات المحلية والكلية لقطاع الغزل والنسيج إلى إجمالي قيمة المبيعات المحلية والكلية
لقطاع الأعمال العام الصناعي خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالآلف جنيه)

| السنوات | إجمالي مبيعات قطاع الغزل والنسيج (١) | إجمالي صادرات قطاع الغزل والنسيج (٢) | إجمالي المبيعات المحلية للغزل والنسيج (٣) | إجمالي مبيعات قطاع الأعمال العام الصناعي (٤) | صادرات قطاع الأعمال العام الصناعي (٥) | المبيعات المحلية لقطاع الأعمال العام (٦) | (٣) ÷ (٦) (%) | (١) ÷ (٤) (%) | |
|---------|--|---|---|---|--|--|------------------|------------------|--|
| ٩٠/٨٩ | ٣٣٦١٤٧٣ | ١١٦٥٨٩٣ | ٢١٩٥٥٨٠ | ١٦١٨٢١٥٧ | ٢١٧٩٠٨٥ | ١٤٠٠٣٠٧٢ | ١٥٧٠ | ٢٠٧٨ | |
| ٩١/٩٠ | ٣٧٨٠٥٠٧ | ١١٧٨٣٤٠ | ٢٦٠٢١٦٧ | ١٨٣٧٠١١٠ | ٢٣٧٨٦٧٠ | ١٥٩٩١٤٤٠ | ١٦٧٣ | ٢٠٧٦ | |
| ٩٢/٩١ | ٣٩٩٦٢٣٩ | ١١٨٥١٢٦ | ٢٨١١١١٣ | ٢٠٤٢٠٧٦٦ | ٢٧٠١٧٣٢ | ١٧٧١٩٠٣٤ | ١٥٧٩ | ١٩٧٦ | |
| ٩٣/٩٢ | ٣٨٠٨٢٢١ | ٩٦٤٢٣٦ | ٢٨٤٣٩٨٥ | ٢١٦٥٠٠١٦ | ٢٤٢٢٢٧٦ | ١٩٢٢٧٧٤٠ | ١٤٧٨ | ١٧٧٦ | |
| ٩٤/٩٣ | ٤١٩٣٤٠٩ | ١٤٠٣٢٨٢ | ٢٧٩٠١٢٧ | ٢٣٤٠٩٦٣٩ | ٢٨٤٦٥٠٢ | ٢٠٥٦٣١٣٧ | ١٣٧٦ | ١٧٧٩ | |
| ٩٥/٩٤ | ٤٦٠٢٥٨٧ | ١٨١١٧٧٥ | ٢٧٩٠٨١٢ | ٢٧٤٠٣٩٦٣ | ٣٨٦٤٥١٤ | ٢٣٥٣٩٤٤٩ | ١١٧٩ | ١٦٧٨ | |
| ٩٦/٩٥ | ٣٧٦٠٦١٢ | ١٠٩٥١١٩ | ٢٦٦٥٤٩٣ | ٢٠٦٣٨٥١٦١ | ٢٩٧٦٣٠٨ | ٢٣٤٠٨٨٥٣ | ١١٧٤ | ١٤٧٣ | |
| ٩٧/٩٦ | ٣٣١٣٩٠٧ | ١١١٤٢٧١ | ٢١٩٩٦٣٦ | ٢٣٥٠٥٥٦٣ | ٢٦٥٢٩٩٥ | ٢٠٨٥٢٥٦٨ | ١٠٧٥ | ١٤٧١ | |
| | متوسط النسبة | | | | | | | ١٣٧٨ | |

* المصدر : الجدول من إعداد الدارسين من واقع نماذج تقويم الأداء لشركات القطاعات الصناعية المختلفة التابعة لقطاع الأعمال العام خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

جدول رقم (٥)*

تطور عدد العاملين في شركات قطاع الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام
وتطور قيمة أجورهم الإجمالية خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

| السنوات | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|--|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| متوسط عدد العاملين | ٢٣٣٠٨٧ | ٢٢٨٩١١ | ٢٢٥١٣٥ | ٢١٧٢٨٠ | ٢٠٩٧٢٧ | ٢٠٣٨٤٩ | ١٩٨٧١٢ | ١٨٠٤٦١ |
| الأجور الإجمالية السنوية (بالألف جنيه) | ٦٨٥١١٣ | ٢٤٧٤٧٢ | ٧٨٠١١٢ | ٨٢٨٤٥٥ | ٨٥٥٣١٢ | ٩١٥٤٨٦ | ٩٧٧٦٨٥ | ٩٥٧٥٦٩ |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩-٩٧/٩٦).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن قوة العمل في قطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام تتراوح بين (٢٣٣ ألف عامل عام ٩٠/٨٩ - ١٨٠ ألف عامل عام ٩٧/٩٦) ، وهو عدد ليس بقليل إذا ما نسب إلى إجمالي عدد العاملين في قطاع الأعمال العام الصناعي - كما تراوحت أجورهم السنوية بين (٦٨٥ مليون جنيه - ٩٥٨ مليون جنيه) على التوالي - إلا أن القدرة الاستيعابية لهذه الصناعة إتجهت إلى التناقص التدريجي وذلك على مدار فترة البحث وذلك إنما يعكس التوسع في إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحديثة والتراخي النسبي في حجم الإستثمارات الموجهة لقطاع الغزل والنسيج ، فضلا عن هروب الكثير من العاملين للقطاع الخاص وهجرتهم للخارج سعياً للحصول على أجور أعلى بكثير من أجور القطاع العام^(١) .

٤/٢/١/٢ - القيمة المضافة

كانت صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات تحقيقاً للقيمة المضافة ويظهر ذلك جلياً من الجدول التالي رقم (٦).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) أن قطاع الغزل والنسيج كان يتبوء المركز الأول بين القطاعات الصناعية الأخرى بإستثناؤه بالنصيب الأكبر من القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج المحققة في قطاع الأعمال العام الصناعي في السنوات الثلاث الأولى للفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦) إلا أنه إتجه إلى التراخي النسبي ليحل محله أحد القطاعات الأخرى بصورة عكست أثراً سلبياً على نسبة مساهمته حيث إنخفضت إلى ٦٤% عام ٩٧/٩٦ بعد ما كانت تمثل مايقرب من ربع القيمة المضافة لقطاع الأعمال العام الصناعي ككل عام ٩٠/٨٩ ، وبلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة المذكورة نحو ١٦% بشكل جعل قطاع الغزل والنسيج يحتل المركز الثاني بعد قطاع الصناعات الغذائية.

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- رواية الكحكي : " صناعة الملابس الجاهزة ودورها في الإقتصاد القومى " (بحث دبلوم غير منشور . مكتبة معهد

التخطيط القومى ، ١٩٩٣) ، ص ٢٦ - ٢٧ .

- محمد صديق نفاذى : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

جدول رقم (٦) *

تطور القيمة المضافة الصناعية بتكلفة عوامل الإنتاج لقطاع الغزل والنسيج مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى
ونسبتها إلى القيمة المضافة لقطاع الأعمال العام الصناعي خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالألف جنيه)

| متوسط النسبة | ٩٧/٩٦ | | ٩٦/٩٥ | | ٩٥/٩٤ | | ٩٤/٩٣ | | ٩٣/٩٢ | | ٩٢/٩١ | | ٩١/٩٠ | | ٩٠/٨٩ | | السنوات |
|--------------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|----------------------------|
| | % | القيمة | |
| ١٦ر٤ | ٦ر٤ | ٣٤٧٦٩٧ | ٧ر٨ | ٥٠١١٢١ | ١٦ر١ | ١٠٦٩٧٥٩ | ١٥ر٥ | ٩١٤١٧٣ | ١٦ر٩ | ٨٧٨٨٤٨ | ٢١ر٢ | ١١١٥٣٧٠ | ٢٢ر٧ | ١٢٠٠٨٥١ | ٢٤ر٦ | ١١٥٠٩٧٨ | القطاعات الصناعية |
| ١٩ر٢ | ٢٠ر٩ | ١١٣٢٠٤٢ | ١٧ر٩ | ١١٤٥١٤٠ | ١٨ر٣ | ١٢١٧٨٨٨ | ١٩ر٣ | ١١٣٥٥٧١ | ٢٠ر٧ | ١٠٧٩٣٥٣ | ١٩ر٦ | ١٠٣٢٨٨١ | ١٨ر٤ | ٩٧٣٧٧٣ | ١٨ر١ | ٨٥٠٥٤٨ | الغزل والنسيج |
| ١٦ر٣ | ١٤ر٣ | ٧٧٧١٢٨ | ١٩ر٣ | ١٢٣٦٥٨٨ | ١٨ | ١١٩٣٦٠١ | ١٦ر١ | ٩٥١٩٢٨ | ١٧ر- | ٨٨٨٦٥٠ | ١٧ر٤ | ٩١٤٦٨٧ | ١٤ر٩ | ٧٨٦١٨٢ | ١٣ر٦ | ٦٣٦٣١٤ | الصناعات الغذائية |
| ١٢ر٦ | ١١ر٨ | ٦٣٩٨٨٧ | ١٥ر٩ | ١٠١٧٨٩٨ | ١٣ر١ | ٨٧٢٢٩٣ | ١٣ر- | ٧٦٧٤٢٢ | ١٠ر- | ٥٢١٨٢٧ | ١١ر١ | ٥٨٣٥٩١ | ١٣ر٧ | ٧٢٣٨٢٤ | ١٢ر٤ | ٥٨١٤٥٩ | الصناعات الكيماوية |
| ١١ر٧ | ١٢ر٩ | ٧٠١١٩٧ | ١١ر٧ | ٧٥١٣٠٩ | ١٠ر٣ | ٦٨٥٧٨٧ | ١١ر٧ | ٦٩١٠١٢ | ١٣ر٤ | ٦٩٦٣٦٢ | ١٢ر- | ٦٣١٩٦٠ | ١٠ر٢ | ٥٣٨٤٠٧ | ١١ر٥ | ٥٣٨١٨٩ | الصناعات المعدنية |
| ١٢ر٦ | ١٧ر٨ | ٩٦٤٥٩٥ | ١٥ر٣ | ٩٨١٧٠٦ | ١٣ر٤ | ٨٩٢٢٦٨ | ١٣ر٦ | ٨٠٤٦٢٠ | ١١ر٨ | ٦١٨٠٢٧ | ٩ر٢ | ٤٨٥٩٦٦ | ٨ر٩ | ٤٦٩٧٢٣ | ١٠ر٨ | ٥٠٧٦٧١ | الصناعات الهندسية |
| ٦ر٩ | ١٠ر٤ | ٥٥٩٦٩٦ | ٧ر٢ | ٤٥٧٩٢٤ | ٦ر٨ | ٤٥١٢٣١ | ٦ر٩ | ٤٠٨٨٦٠ | ٥ر٩ | ٣٠٥٩٧٤ | ٥ر٥ | ٢٨٨٤١٩ | ٧ر٢ | ٣٧٩٧٧٩ | ٥ر٣ | ٢٤٩٠٢٤ | مواد البناء |
| ٤ر٣ | ٥ر٥ | ٢٩٨٨٨٥ | ٤ر٩ | ٣١١٩٧٧ | ٤ر- | ٢٦٣٢٧٧ | ٣ر٩ | ٢٣٠١٠٤ | ٤ر٣ | ٢٢٢٥٥٣ | ٤ر- | ٢١١٢٥٣ | ٤ر- | ٢١٣١٥٠ | ٣ر٧ | ١٧٢٩١٦ | الصناعات الدوائية |
| ١٠٠ | ١٠٠ | ٥٤٢١١٢٧ | ١٠٠ | ٦٤٠٣٦٦٣ | ١٠٠ | ٦٦٤٦١٠٤ | ١٠٠ | ٥٩٠٣٦٩٠ | ١٠٠ | ٥٢١١٥٩٤ | ١٠٠ | ٥٢٦٤١٢٧ | ١٠٠ | ٥٢٨٥٧٠٩ | ١٠٠ | ٤٦٨٧٠٩٩ | قطاع الأعمال العام الصناعي |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارسين من واقع الحسابات الختامية والميزانيات لشركات القطاعات الصناعية المختلفة خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

هذا وبنسب القيمة المضافة لقطاع الغزل والنسيج لقيمة إنتاجه يتضح مدى تناقص قيمة ما يضيفه القطاع للإقتصاد القومي ويظهر ذلك جليا في الجدول رقم (٧) والذي تشير بياناته إلى تناقص هذه النسبة تدريجياً على مدار السنوات محل البحث من ٣٢,٥% عام ٩٠/٨٩ إلى ١١,٨% عام ٩٧/٩٦.

جدول رقم (٧) *

**تطور نسبة القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج
إلى قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الغزل والنسيج
خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)**

(القيمة بالآلاف جنيه)

| السنوات | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|--------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج % | ٣٢,٥ | ٣٠,٢ | ٢٥,٧ | ٢٢,٠ | ٢٢,٣ | ٢٣,٣ | ١٢,٣ | ١١,٨ |

* المصدر : الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات الجدولين رقمي (٢ ، ٦) .

ويرى الدارس أن لهذه الظواهر السابقة مجتمعة (إنخفاض نسبة مساهمة شركات قطاع الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام داخل الهيكل الصناعي في مجالات: الإنتاج، المبيعات والقيمة المضافة) سبباً الأثر على نتائج الأعمال والمركز المالي لهذه الشركات على النحو التالي :-
أ - تحقيق القطاع لخسائر متتالية على مدى فترة طويلة نسبياً مع إقتران ذلك بتزايد عدد الشركات الخاسرة كما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (٨) *

**تطور قيمة الفائض / العجز من النشاط الجارى لقطاع الغزل والنسيج ، وعدد الشركات
الخاسرة ونسبتها إلى إجمالي شركات القطاع خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)**

(القيمة بالآلاف جنيه)

| السنة | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|------------------------------------|--------|--------|---------|----------|----------|----------|-----------|-----------|
| الفائض / العجز من النشاط الجارى | ٢٤٣٩٦٧ | ١٧٨٠٨٦ | (٩٦٣٢٦) | (٤٤٦٨٦١) | (٥٦١٩٦٣) | (٥٧٨٩٦٧) | (١٢٠٣٤٤٣) | (١٤٢٣٨٧٨) |
| عدد الشركات الخاسرة | ٩ | ١٢ | ١٥ | ٣١ | ٣١ | ٣١ | ٣٠ | ٢٦ |
| إجمالي عدد شركات القطاع | ٣١ | ٣١ | ٣١ | ٣١ | ٣١ | ٣١ | ٣٠ | ٢٨ |
| النسبة المتوية (بالتقريب) | ٢٩% | ٣٨,٧% | ٤٨,٤% | ٦٧,٧% | ٦٧,٧% | ٧١% | ٩٠% | ٩٢,٩% |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

** اعتباراً من عام ٩٦/٩٥ بلغ إجمالي عدد شركات قطاع الغزل والنسيج ٣٠ شركة بعد ضم شركة تريكونا لشركة شوريجي.

*** اعتباراً من عام ٩٧/٩٦ بلغ إجمالي عدد شركات قطاع الغزل والنسيج ٢٨ شركة بعد بيع شركتي (بولفارا ، العربية والمتحدة).

وبتحليل الدارس لبيانات هذا الجدول اتضح تدهور أوضاع شركات القطاع، فبعد تحقيقها فائضا من النشاط الجارى بلغ نحو ٢٤٤ مليون جنيه عام ٩٠/٨٩ انقلب الوضع وأصبحت تحقق عجزاً اعتباراً من عام

٩٢/٩١ بلغ ٩٦ر٣ مليون جنيه - تزايد إلى ١٤٢٣ر٩ مليون جنيه عام ٩٧/٩٦ مقترنا بزيادة عدد الشركات الخاسرة إلى ٢٦ شركة عام ٩٧/٩٦ تمثل حوالى -٩٣% من إجمالى شركات القطاع - نتيجة لتأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على نتائج أعمال القطاع خلال العام بحيث كان من العسير على شركات القطاع أن تستوعبها فى سنة واحدة كان من أهمها^(١):

- زيادة أسعار القطن بمعدل ٥٥ جنيه للقنطار بأعباء تصل على مستوى الشركات ٣٠٠ مليون جنيه.
 - زيادة الأجور بأعباء وصلت إلى ٢٢ مليون جنيه.
 - زيادة أسعار الطاقة (تكلفة التيار الكهربائى) عن العام السابق بأعباء تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه.
 - زيادة أسعار باقى مستلزمات الإنتاج السلعية (المحلية والمستوردة) بنسب متفاوتة.
 - زيادة الفوائد المدينة بأعباء إضافية تصل إلى ١٧٥ مليون جنيه نتيجة لرفع سعر الفائدة.
- ويضاف إلى ذلك تأثيرات المتغيرات العالمية - خروج الاتحاد السوفيتى من السوق مما أفقد الإنتاج المصرى سوقا كان يستوعب ما قيمته ٤٠٠ مليون جنيه مصريا سنويا - التى تلبورت فى زيادة المخزون وارتفاع تكلفته.

ب - مواجهة العديد من شركات القطاع لخلل فى هياكلها التمويلية حتى بلغ العجز التمولي لاجمالى القطاع فى ٩٧/٦/٣٠ نحو ٤٣٣٩ مليار جنيه كما يتضح من الجدول التالى رقم (٩).

جدول رقم (٩)*

تطور قيمة إجمالى كل من (مصادر التمويل طويلة الأجل ، الإستخدامات الثابتة ، صافى رأس المال العامل) ونسبة تغطية مصادر التمويل للإستخدامات لقطاع الغزل والنسيج فى نهاية الأعوام من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالألف جنيه)

| ٩٧/٦/٣٠ | ٩٦/٦/٣٠ | ٩٥/٦/٣٠ | ٩٤/٦/٣٠ | ٩٣/٦/٣٠ | ٩٢/٦/٣٠ | ٩١/٦/٣٠ | ٩٠/٦/٣٠ | السنوات المنتهية فى |
|-----------|-----------|-----------|----------|----------|----------|---------|---------|-------------------------|
| (٢٢٧١٦٢) | ١٣٥٦٠٨٥ | ٢٢٢٢٠٦٥ | ٣١٦٥٦١٠ | ٣٣١٥٤٧٢ | ٣٣٨٩٧٢٤ | ٣٢٦٥٨٩٥ | ٣٠٢٠٠٢١ | مصادر التمويل (١) |
| ٤١١١٠٧٧ | ٤٣٤١٧٩٤ | ٤٣٣١٧٧٠ | ٤١٦٢٢٦٠ | ٤٠٠٦٩٧١ | ٣٧٠٨٨١٤ | ٣١٧٢١٠١ | ٢٩٠٣٠٠٢ | الاستخدامات الثابتة (٢) |
| (٤٣٣٨٧٣٩) | (٢٩٨٥٧٠٩) | (١٩٠٩٧٠٥) | (٩٩٦٦٥٠) | (٦٩١٤٩٩) | (٣١٩٠٩٠) | ٩٣٧٩٤ | ١١٧٠١٩ | صافى رأس المال العامل |
| - | ٣١٢ | ٥٤٩ | ٧٦١ | ٨٢٧ | ٩١٤ | ١٠٣ | ١٠٤ | نسبة تغطية (٢/١) % |

* المصدر :-الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦) .

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن تدهور نتائج الأعمال والمركز المالى لقطاع الغزل والنسيج عام ٩٢/٩١ يراجع فى ذلك على

سبيل المثال :-

- د. حسن محمد كمال : "انتحار صناعة الملابس ... دراسة علمية عن حقائق مؤثرة من واقع الميزانيات والحسابات

الختامية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١" ، الأهرام الاقتصادية (العدد ١٢٦٠ ، مارس ١٩٩٣) ، ص ٢٨ - ٣٠ .

- محمود إبراهيم : "أسلوب جديد لإعداد ميزانيات الغزل والنسيج" ، الأهرام الاقتصادية (العدد ١٢٦٠ ، مارس

١٩٩٣) ، ص ٧٢ .

- محمد عبد القادر حاتم : "المجالس القومية المتخصصة : تحذر أعباء إضافية ٣٠٠ مليون جنيه على كل شركة نسيج"

، الأهرام الاقتصادية (العدد ١٣٧٦ ، مايو ١٩٩٥) ، ص ١٢ .

بتحليل المدارس لبيانات الجدول السابق اتضح عجز مصادر التمويل طويلة الأجل عن تغطية الاستخدامات الثابتة على مستوى القطاع بأكمله ، وظهور صافي رأس المال العامل بقيمة سالبة في ٩٢/٦/٣٠ حتى ٩٧/٦/٣٠ ، فضلا عن تدني نسبة التغطية فبعد ما كانت تمثل ١٠٤% في ٩٠/٦/٣٠ تدهورت لتبلغ ٣١٢% في ٩٦/٦/٣٠ . زاد الوضع سوءا ظهور مصادر التمويل طويلة الأجل بقيمة سالبة في ١٩٩٧/٦/٣٠ مما يشير إلى امتصاص العجز المرحل لمصادر التمويل طويل الأجل بأكملها بل وتجاوزها بمبلغ ٢٢٧٧ مليون جنيه.

يتضح من الاستعراض التحليلي السابق الإشارة إليه المكانة التي يتبوأها قطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع العمال العام بين القطاعات الصناعية الأخرى ، وإن كانت قد شهدت مساهمة هذا القطاع انخفاضاً نسبياً داخل الهيكل الصناعي بصورة أثرت سلباً على نتائج أعماله ومركزه المالي مما أسفر عن العديد من المشكلات - التي عكست ومازالت تعكس أثرها على مستوى صناعة الغزل والنسيج ، ومن ثم حالت دون تقدمها - منها ما يرتبط بالظروف الاقتصادية والسياسة العالمية ، وآخر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، وثالث نابع من داخل القطاع ذاته - ويؤثر بالسلب على قدرة هذه الصناعة على إحراز مزيد من التقدم والنمو - وتمثل محور الدراسة.

٢/٢ - مشكلات صناعة الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام

مع ضخامة صناعة الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام ، ومكانة الصدارة التي تحتلها في الاقتصاد القومي ، فهي تواجه بعديد من المشكلات النابعة من داخل القطاع ذاته وتؤثر سلباً على أدائها بشكل أدى إلى انخفاض العائد على الاستثمار ، وتدني الإنتاجية ، واختلال الهياكل التمويلية لمعظم شركات القطاع - إن لم يكن كلها - وتباعاً وقعت هذه الشركات في دوامة الخسائر ، الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء دراسة تحليلية متأنية لهذه المشكلات محاولة للوقوف على أسبابها واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمعالجتها لدفع عجلة تنمية قطاع الغزل والنسيج كقطاع صناعي حيوي على مستوى قطاع الأعمال العام الصناعي في مصر .

هذا ويشير المدارس إلى إمكانية تصنيف المشكلات التي يواجهها قطاع صناعة الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية من خلال منظورين أساسيين أحدهما إداري والآخر محاسبي .

١/٢/٢ - المنظور الإداري لمشكلات قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية
وتبعاً لهذا المنظور فقد صنفت بعض الكتابات^(١) مجموعة المشاكل التي يواجهها قطاع الغزل والنسيج - وفقاً للوظائف الإدارية الرئيسية للمنشآت التي يضمها هذا القطاع - إلى ثلاث مجموعات هي :-

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

- محمد رمضان إبراهيم : "تحليل وتقييم السلوك التسويقي لشركات الغزل والنسيج بالقطاع العام في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩١) ، ص ٣٢ - ٣٨ .
- عزة أحمد الشربيني "تخطيط المنتجات في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بالقطاع العام" (رسالة ماجستير غير منشورة . مكتبة كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٢) ، ص ٢٧ - ٤٤ .

١/١/٢/٢ مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة الإنتاج .

٢/١/٢/٢ مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة التسويق .

٣/١/٢/٢ مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة التمويل .

ويمكن للدارس تلخيص هذه المجموعات من المشاكل على النحو التالي :-

١/١/٢/٢ - مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة الإنتاج

فقد صنفت بعض الكتابات^(١) هذه المشكلات كما يلي :-

أ - مشاكل متعلقة بالمواد الخام

- ارتفاع تكلفة الإنتاج نظرا للتزايد المستمر في أسعار مستلزمات الإنتاج والأجور دون أن

يقابله تغير مناظر في أسعار بيع غالبية المنتجات .

- صعوبة استيراد ما تحتاجه الصناعة المحلية من مستلزمات إنتاج نظرا لقيود وإجراءات

الاستيراد التي تستغرق وقتا طويلا .

- الاستخدام غير الاقتصادي للقطن المصرى ، فالأقطان طويلة التيلة ذات القيمة الاقتصادية

المرتفعة تستخدم في إنتاج غزول يحتاج إلى أقطان قصيرة التيلة .

ب - مشاكل متعلقة بجودة الإنتاج

يلاحظ انخفاض المستوى العام لجودة المنتجات النسيجية المصرية قياسا بالمستويات العالمية

وذلك لما يلي^(٢) :-

- عدم ملائمة مواصفات المنتجات الأولية المستخدمة للمواصفات الواجب توافرها لتحقيق

المستوى المنشود لجودة المنتجات .

- انخفاض مستوى مهارة العمالة لتناقص مستوى انضباطها وافتقارها للعمل .

- تناقص الاهتمام بمهام ضبط ومراقبة الجودة مما يؤثر سلبا على مستوى جودة الإنتاج

النهائي

- صدور بعض القرارات السيادية على شركات القطاع كتحميلها إنتاج أصناف

غير مطلوبة (كالبوليستر) ومع نقص الخبرة في صناعة البوليستر فيتم إنتاج خيوط رديئة

النوع تؤدي لانخفاض جودة النسيج وظهور العيوب فيه .

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- إبراهيم محمود حجازى : تكامل التصنيع الخلى في صناعة الغزل ، بحث مقدم للمؤتمر السادس للهندسة الميكانيكية ،

الاسكندرية، ٢٥/٢٨ مارس ١٩٨٧ ، جمعية المهندسين الميكانيكيين (الاسكندرية، المؤتمر ، ١٩٨٧) ، ص ٦ - ١٨ .

- عزة أحمد الشريبنى : مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٣٠ .

- المجالس القومية المتخصصة : صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

- راوية الكحكي : مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٣٠ .

(٢) مشروع الدراسة القومية المتكاملة : مرجع سابق ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

- سوء الحالة الميكانيكية للآلات وسوء حالة ضبطها نتيجة للإخفاض الكبير في مستوى الصيانة .

ج - مشاكل متعلقة بالآلات

وتتمثل أهم تلك المشاكل في الآتي ^(١) :-

- استمرار استيراد قطع الغيار بالعملات الحرة ، وبأسعار مرتفعة ، فضلا عن الارتفاع المستمر للعملات الحرة بالنسبة للعمولات المحلية ، وعدم توافرها أدى إلى إرتفاع تكلفة الصيانة والتعرض للأعطال في حالة عدم توافر قطع الغيار لمشاكل الاستيراد .
- الحصول على معدات (ذات تكنولوجيا متقدمة) ولا يوجد عمالة ماهرة لاستخدامها وصيانتها مما يؤدي إلى إستعمالها استعمالا بدائيا .
- قصور برامج الإحلال والتجديد وعدم الاهتمام بالصيانة والعمرات الجسيمة مما يترتب عليه كثرة الأعطال .
- تقادم الآلات ، مع إستمرار إنقطاع التيار الكهربائي أدى إلى زيادة فترات توقف المصانع عن العمل، مما أثر على تكلفة الإنتاج بالزيادة ، وعلى جودته بالإخفاض بصورة أضعفت قدرته على المنافسة في الأسواق الأجنبية .

د - مشاكل متعلقة بالعمالة

- يعد العنصر البشري في قطاع صناعة الغزل والنسيج هو العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه في التعامل مع الآلة لتحقيق الإنتاج المطلوب من حيث (الكمية والجودة) إلا أن القطاع يعاني من بعض المشكلات ^(٢) التي تتعلق بعنصر العمالة فيما يلي ^(٣) :-
- الإخفاض النسبي لمستويات أجور العمال في القطاعات الإنتاجية بالمقارنة بمستويات أجور العمال في الصناعات الأخرى مما أدى إلى اللامبالاة وانعدام الحماس لدى العمال وهروب الكثير منهم إلى الخارج وإلى القطاع الخاص وقطاعات العمل ذات الأجور الأفضل مما انعكس على الجودة والإنتاجية .
- تناقص الكفاءات الإدارية والفنية والتسويقية وقصور الجهود المبذولة لتدريب كوادر جديدة.

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك على سبيل المثال :-

- عمرو محمد التقى عبد الرحمن : "الكفاءة الاقتصادية في الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري مع التركيز على قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .

- نجوان السيد محمد الفرارجي : مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٢) سوف يتعرض المدارس إلى تلك المشكلات بالتفصيل عند تناول المنظور الحاسبي لها ص ٤٧ .

(٣) عبد المنعم إسماعيل : "تقييم نظام التخطيط طويل الأجل في صناعة الغزل والنسيج" (رسالة دكتوراه غير منشورة . مكتبة كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٨٩) ، ص ٣٨ .

- عدم استقرار القيادات للعمل في الشركات مما أثر سلبيا على تحقيق الأهداف والخطط والسياسات .

٢/١/٢/٢ - مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة التسويق

ترتب على انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي صدور العديد من القوانين التي ساعدت على إقامة العديد من المشروعات الاستثمارية وخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج مما شجع على المنافسة بين هذه المشروعات وبين شركات القطاع العام العاملة في نفس المجال خاصة وأن إدارة شركات القطاع العام قد أهملت دور المستهلك فلم يعد نقطة البداية لقراراتها ، وكذا الجانب التسويقي فلم تعد الكوادر التسويقية اللازمة لهذا الجانب الحيوى ، كما اتبعت سياسة التوجه بالإنتاج - أى بيع مايمكن إنتاجه وليس إنتاج مايمكن بيعه لتشغيل الطاقة العاطلة - بصورة أثرت سلبيا على النواحي التسويقية على النحو التالى ^(١) :-

أ - تزايدت حدة المنافسة غير المتكافئة بين كل من القطاع العام والقطاع الاستثمارى نظرا لتمتع الأخير بالعديد من المزايا التي يحرم منها القطاع العام - بصفة عامة - والغزل والنسيج بصفة خاصة .

ب - التغير السريع في أذواق المستهلكين - وخاصة ذوى الدخل المرتفعة - وتحولهم إلى شراء المنتجات التي يوفرها القطاع الاستثمارى مما يتيح الفرصة لسيطرته على السوق المصرية .
واقترن ذلك بمجموعة من المتغيرات الدولية المحيطة بالصناعة المصرية والتي من أهمها ^(٢) :-
أ - انهيار الاتحاد السوفيتى وهو السوق التقليدية للصناعة المصرية .

(١) د. بكرى طه عطية : سياسات وإستراتيجيات التسويق في قطاع الأعمال العام في المرحلة القادمة ، ورقة عمل مقدمة في لقاء العمل السنوى الرابع حول القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى - التحديات الجديدة ومداخل المواجهة ، القاهرة ، ٢٩ / ٣٠ يناير ١٩٩٥ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان (القاهرة : المؤتمر ، ١٩٩٥) ، ص ٣ .

(٢) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- د. أمين مبارك : "التحرر الاقتصادى وحماية الصناعة الوطنية" ، مجلة مجلس الشعب (العدد الخامس ، السنة الثانية ، يوليو ١٩٩٣) ، ص ٩ .

- عادل جزارين : "الصناعة المصرية والاتجاه نحو العالمية" ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة (العدد ٥٣٣ ، سبتمبر ١٩٩٥) ، ص ٢٣ .

- احمد عبد الرحمن : "مستقبل الصناعة في مصر بين الخصخصة والجات" ، مجلة المال والتجارة (العدد ٣١٩ ، السنة السابعة والعشرون ، نوفمبر ١٩٩٥) ، ص ٥ .

- احمد عبد الرحمن : "ماهو مستقبل الصناعة في مصر في ظل المتغيرات الدولية ؟" ، مجلة المال والتجارة (العدد ٣١٨ ، السنة السابعة والعشرون ، أكتوبر ١٩٩٥) ، ص ٢ - ٣ .

- د بهيرة محمود الموجى : "فرص تطبيق فلسفة الإنتاج في الوقت المضبوط في الصناعة المصرية" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا (العدد الأول ، السنة الرابعة عشر ، ١٩٩٤) ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

- ب - اتجاه الشركات الصناعية إلى التكتل والتعاون معا لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمى .
- ج - إنشاء التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة التي تتجه إلى إزالة الحواجز الجمركية بين إعضائها مع إيجاد حماية للصناعات الداخلة في إطارها واشتراط شروط فنية للمنتجات التي تسمح لها بدخول هذه الأسواق .
- د - غزو دول شرق آسيا أسواق الخليج مما أفقد الصناعة المصرية مكانتها في تلك الأسواق - نتيجة لفارق السعر والجودة - بل زحفت إلى الأسواق المصرية ذاتها .
- هـ - توقيع مصر لإتفاقية تحرير التجارة الدولية (الجات) وبقدر ما حصلت من ورائها على ميزة تخفيض القيود على بعض صادراتها فإنها زادت في نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتملة بإزاحة نفس القيود أمام دول أكثر كفاءة في التصدير .
- ولاشك أن هذه المتغيرات الدولية إنما تشير إلى مدى معاناة شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام من العديد من المشاكل التسويقية^(١) والتي لخصها الدارس في الآتى :-
- أ - عدم وجود دراسة شاملة للأسواق الخارجية يستفاد بها في إمكانية الدخول في هذه الأسواق فضلا عن صعوبة منح الائتمان في السوق الخارجى رغم أن معظم الدول المنافسة تباع بالائتمان لتنشيط الطلب على منتجاتها .
- ب - عدم توفير الحماية لصناعة الغزل والنسيج الوطنية ودخول المنتجات النسيجية الاجنبية إلى الأسواق المصرية .
- ج - ضيق الأسواق الخارجية لأوضاع سياسية ، مما يعكس على تخفيض الصادرات لهذه الأسواق أو فقدانها تماما لمقاطعة التعامل معها .
- د - تعقد إجراءات التصدير وقصور عمليات الشحن والتفريغ وارتفاع النولون كل ذلك يحول دون إرسال الطلبيات للخارج ووصولها في التوقيت المناسب .
- هـ - عانت الكثير من شركات القطاع من مشكلة الحصول على مستلزمات الإنتاج بالكميات والمواصفات والأسعار المناسبة ، مما كان له سبب الأثر على جودة المنتجات وجداول الإنتاج وبالتالي على الوفاء بطلبات البيع ، مما أعطى إنطباعا لدى العملاء بأن الكثير من منتجات القطاع غير جيدة ، ومن ثم قلل من ولائهم للإنتاج الوطنى لحساب المنتج المستورد ذات الجودة العالية .
- و - إتخاذ بعض الدول قراراتها بشأن زيادة الرسوم على وارداتها من الغزول والمنسوجات مما كان له أثر سبى في تراجع واردات هذه الدول من المنتجات المصرية خاصة وأنها قد يكون بها بعض العيوب .

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك على سبيل المثال :

- جاسم محمد الشقى : "التنمية الصناعية وتحديات التصدير" ، الأهرام الاقتصادية (العدد ١٢٣٨ ، أكتوبر ١٩٩٢) ، ص ٥٣ .

- محمد رمضان إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٧ .

ويرى الدارس أن المشكلات التسويقية السابقة إنما أدت في النهاية إلى تراكم المخزون من الإنتاج التام بقطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام وعدم القدرة على تصريفه .

٣/١/٢/٢ - مجموعة مشاكل متعلقة بوظيفة التمويل

بمجرد الإطلاع على الميزانيات والحسابات الختامية لشركات قطاع الغزل والنسيج يتضح مدى معاناة معظم شركات القطاع - إن لم يكن كلها - من إختلال في هيكلها التمويلية تتجلى مظاهره فيما يلي (١) :

- أ - تعجز مصادر التمويل طويل الأجل عن تغطية الاستخدامات الثابتة ، ويزداد الوضع خطورة بظهور مصادر التمويل طويل الأجل بقيمة سالبة وهذا يعنى استفاد رصيد العجز المرحل كافة مصادر التمويل طويلة الأجل بل وتجاوزها (٢) .
- ب - تجاوز معدل الديون طويلة الأجل إلى صافي حقوق الملكية الواحد الصحيح بل وصعب حسابه أحيانا في غالبية شركات القطاع وذلك لظهور صافي حقوق الملكية بقيمة سالبة في ميزانيات تلك الشركات كما يظهر جليا في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)*

معدل الديون طويلة الأجل إلى صافي حقوق الملكية لبعض شركات

قطاع الغزل والنسيج عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٦/٩٥

(القيمة بالآلف جنيه)

| الشركة | ٩٦/٩٥ | | ٩٧/٩٦ | | السنوات |
|--------------------|--------------------|-------------------|--------------------|-------------------|-------------------|
| | القروض طويلة الأجل | صافي حقوق الملكية | القروض طويلة الأجل | صافي حقوق الملكية | |
| القاهرة للصباغة | ٢٦٤٨ | (٤٤٧٢٥) | ٣٠٥٧ | (٦٨٣٤٧) | غير قابلة للتطبيق |
| الشرقية للكتان | ٢٧٩٩٥ | (٣٥٠٤) | ٢٣١٧٩ | (١٢٧٣٨) | غير قابلة للتطبيق |
| مصر للحرير الصناعي | ١٢٠٨٦٧ | (٧٤٥٨١) | ١١٠٢٨٥ | (١٩٨٠٣٧) | غير قابلة للتطبيق |
| الأهلية | ٥٤٨٠٢ | (٣١٠١٤٥) | ٦١١٨٨ | (٣٨٣١٢٥) | غير قابلة للتطبيق |
| القاهرة للمنسوجات | ٢٩٢٦٥ | (٢٠٣٩٦٩) | ٧٥١١٨ | (٢٤٥٧٣٩) | غير قابلة للتطبيق |
| وولتكس | ١٠٦٣٦٧ | (١٦٧٣٢٠) | ١١٤٣٤٩ | (٢٣٩٥٥٩) | غير قابلة للتطبيق |
| مصر الوسطى | ٣٨٠٤٨ | (٢٤٩٠١٧) | ٤٢٥١٨ | (٣٤٦٣٣٦) | غير قابلة للتطبيق |
| اسكو | ٥٨١٨٣ | (٣٩٥٨٥٥) | ٥٩٠٨٦ | (٥١٤٥٣٥) | غير قابلة للتطبيق |
| مصر/حلوان | ٣٨٩٨٢ | (٧٩٣٦١٩) | ٣٨٤٧٥ | (٩٣٨٤٩٢) | غير قابلة للتطبيق |
| العربية للسجاد | ٨٥٥١ | (٣٥٤٧٤) | ٩٨٨٨ | ٥١٨٨٩ | ١٩٩١ |
| كفر الدوار | ٤٠٥٧٦٩ | (٢٠٣٧٦٨) | ٤٠١٢٦٥ | (٤١٥٢٧٧) | ١٩٩١ |

المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع ميزانيات شركات قطاع الغزل والنسيج عن الأعوام المالية (٩٦/٩٥)، (٩٧/٩٦).

(١) سوف يتعرض الدارس إلى تلك المشاكل بالتفصيل عند تناول المنظور المحاسبي لها ، ص ٤٧ .

(٢) يراجع في ذلك جدول رقم (٩) الذى يوضح إجمالى مصادر التمويل والاستخدامات الثابتة وصافي رأس المال العامل .

ج - نقص حاد في السيولة مما دفع تلك الشركات إلى السحب على المكشوف والافتراض قصير الأجل من البنوك ، وما يترتب عليه من فوائد مدينة تمتص جزءا كبيرا من أرباح الشركات بلغت أقصاها عام ٩٧/٩٦ ماقيمته ٨٦٨٩ مليون جنيه (١) .

٢/٢/٢ - المنظور المحاسبي لمشكلات قطاع الغزل والنسيج بجمهورية مصر العربية

بعد إستعراض الدارس لمجموعة المشكلات التي تواجه قطاع صناعة الغزل والنسيج من المنظور الإداري يرى أنه تحقيقا لأهداف البحث ضرورة إعادة تصنيف (٢) هذه المشكلات السابقة من منظور تكاليفي - أى بصورة تتلائم والأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام معلومات التكاليف - وذلك كما يلي :-

١/٢/٢/٢ - مشاكل تتعلق بهدف القياس

الخلل في العلاقة بين التكلفة مع السعر .

٢/٢/٢/٢ - مشاكل تتعلق بهدف اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية

- أ - ارتفاع نسبة (كمية الإنتاج المعيب / كمية الإنتاج الكلى المعد للبيع) أو إنخفاض مستوى جودة المنتج .
- ب - تراكم المخزون من الإنتاج التام .
- ج - إنخفاض نسب استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة .
- د - التشغيل غير الاقتصادي للطاقات البشرية .
- هـ - الخلل في الهياكل التمويلية

وسيعرض الدارس هذه المشكلات معبرا عنها بلغة الأرقام على النحو التالي :-

١/٢/٢/٢ - مشاكل تتعلق بهدف القياس

الخلل في العلاقة بين التكلفة والسعر:

(١) يراجع في ذلك جدول رقم (٢١) الذى يوضح تطور أرصدة السحب على المكشوف والفوائد المدينة .

(٢) يشير الدارس إلى أن هذا التصنيف ليس تصنيفا ثابتا بل إن المشكلة الواحدة قد ترتبط بأكثر من هدف كمشكلة الخلل في العلاقة بين التكلفة والسعر التي ترتبط بهدف قياس التكلفة الفعلية لوحدة المنتج ، وترشيد قرار التسعير ، إلا أن الدارس سوف يتعرض لهذه المشكلة من منظور رقابي - نظرا لأن كثير من الدراسات تعرضت لنظريات قياس التكلفة والتسعير - كما أن بعض هذه المشكلات يمكن تصنيفها طبقا لهدفى التخطيط والرقابة لأهما مرتبطان ببعضهما البعض بحيث لا يمكن تصور تخطيط بلا رقابة ولا رقابة بلا تخطيط .

تكررت الإشارة مؤخرا في تقارير مراقبي حسابات قطاع الغزل والنسيج إلى أسباب تدهور نتائج أعمال شركات القطاع وكانت من أولى الأسباب التي احتلت مكان الصدارة في هذه التقارير مايلي (١) :-

- * ثبات أسعار بيع منتجات الشركة على الرغم من تزايد عناصر تكلفة الإنتاج .
- * زيادة التكلفة الصناعية لبعض منتجات الشركة عن أسعار بيعها .
- * عدم تغطية إيرادات النشاط الجارى للأجور والمصروفات العامة .

ويتلمس الدارس هذه الحقائق من خلال الجداول التالية :-

جدول رقم (١١)*

تطور سعر البيع وتكلفة الإنتاج لعينة من منتجات بعض شركات قطاع الغزل والنسيج عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٦/٩٥

(القيمة بالجنيه)

| الشركة | عينة المنتجات | متوسط سعر البيع | | | تكلفة الإنتاج | | |
|---|------------------------------|-----------------|-------|------|---------------|-------|------|
| | | ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | % | ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | % |
| مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار | صنف ١٧٤ أطلس خام | ٢٥٣٦ | ٣٤٥٦ | ٧٣٤ | ٥٠٧٤ | ٤٣٥٧ | ١١٦ |
| اسكو | مجموعة غزل القطن | ١١١٧٨ | ١١٠٧٥ | ١٠٠٩ | ٢٤٠٤٢ | ٢٣١٨٣ | ١٠٣٧ |
| مصر الوسطى | صنف ١/٥٢٩٠ | ١٢٠٢ | ١٢٤٥ | ٩٦٥ | ١٦٨٤ | ١٦١١ | ١٠٤٥ |
| العربية للسجاد والمفروشات | سجاد صوف تبريزي منقوش ٣٠٠ | ٨٨٩٢٧ | ٨١١٧٠ | ١٠٩٦ | ٩٢٩٩٣ | ٦٣٠٣٦ | ١٤٧٥ |
| حلوان | ٣/١٠٣٢ محلى | ٣٣٨٨ | ٣٩٠٠ | ٨٦٩ | ٧٧٦٨ | ٥٢٧٨ | ١٤٧٢ |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع سجلات الشركات .

بتحليل بيانات الجدول رقم (١١) اتضح اتجاه متوسطات أسعار بيع معظم منتجات العينة إلى الانخفاض واقترون ذلك بتزايد تكلفة الإنتاج لجميع منتجات العينة مما يزيد من حجم الفجوة بين التكلفة والسعر .

(١) الجهاز المركزي للمحاسبات ، إدارة مراقبة حسابات الغزل والنسيج : تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانيات شركات قطاع الغزل والنسيج عن العام المالى ٩٧/٩٦ (القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٧) .

جدول رقم (١٢) *

تطور سعر البيع ومدى تغطيته للتكاليف لعينة من المنتجات الرئيسية

في عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٦/٩٥

(القيمة بالجنيه)

| الشركات | عينة المنتجات | متوسط سعر البيع | | | مدى تغطية سعر البيع للتكاليف (%) | | | | | | | |
|--|--|-----------------|-------|--------|----------------------------------|--------|---------------|-------|-----------------------|-------|--------------------------------|-------|
| | | ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | التطور | التكلفة الكلية | | تكلفة الإنتاج | | تكلفة الخامات والأجور | | تكلفة الخامات والمواد المباشرة | |
| | | | | | القيمة | القيمة | % | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ |
| القاهرة للمنسوجات | صنف ليه ٢١٣٥ | ١٧٧٩١ | ٢٣٥٠ | ٧٦٢ | ٩٣ | ١٥٨ | ١٦١ | ٣٠٣ | ٢٣٥ | ٤٧٩ | ٨٨٦ | ١٢٦٣ |
| الإسكندرية للغزل والنسيج | خيوط ١/٢٠ مسرح امريكي | ١١- | ١٠٨٠٠ | ١٠١٩ | ٨٧٤ | ٨٦٥ | ٩٦٨ | ٩٦١ | ١١٠٣ | ١١٠٣ | - | - |
| مصر للحريز الصناعي | خيوط بولي استر (تصدير) غزل لبران ومخلوط (تصدير) | ٧٢٨٣ | ٨٩٥٢ | ٨١٤ | - | - | - | - | - | ٨٥٩ | ٩٢٦ | ٨٩٣ |
| المصرية لغزل ونسج الصوف (رولنكس) | أقمشة مخلوطة ١٩٢٣ أقمشة مخلوطة ١٨٧١ | ١٨١٠٠ | ١٨٠٨٩ | ١٠٠١ | ٣٧٣ | ٣٤- | ٤٨٩ | ٦٨١ | ٩٤٥ | ١١٥٣ | - | - |
| اسكو | أقمشة قطنية مجهزة | ٢١٢٢ | ١٩٠٣ | ١١١٥ | ١٠٧ | ١٧٩ | ٢١٩ | ٢٥٩ | ٢٣٩ | ٣٢٢ | ٩٢٧ | ٥٤٣ |
| الأهلية | أقمشة ٤٢٩٤ أبيض | ١٧٥٠٠ | ١٧٥٠٠ | ١٠٠ | ٥١٢ | ٥٤- | ٥٦٥ | ٥٩٤ | ٨٢- | ٩١٣ | ١٢٠ | ١٠٤ |

* المصدر : الجدول من إعداد الدارس من واقع سجلات شركات الغزل والنسيج.

- هذه البيانات غير متوافرة .

بتحليل بيانات الجدول رقم (١٢) اتضح أن متوسطات أسعار بيع معظم منتجات العينة لا تكفي لتغطية تكلفة الخامات والأجور في عامي المقارنة بل لا تكفي بعضها لتغطية حتى تكلفة الخامات والمواد المباشرة.

جدول رقم (١٣) *

تطور قيمة كل من (إيرادات النشاط الجارى وإجمالى الأجور والمصروفات العامة)

ونسبة الأجور والمصروفات العامة إلى إيرادات النشاط الجارى

عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالآلف جنيه)

| السنوات | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|---------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| إيرادات النشاط (١) | ٣٦٨٤٥٢٣ | ٤١٢١٥٣٠ | ٤٥٠٨١٣٧ | ٤٢٣٧٠٧٦ | ٤١٩٢٦٩٣ | ٤٧٥٣٣٠٥ | ٤٢٦٨٨٥٨ | ٣٠١٨٧٦٧ |
| الأجور والمصروفات (٢) | ٢٩٣٥١٨٨ | ٣٤٠٢٤٦٧ | ٣٨٨١٤٩٩ | ٣٨٨٥٤٠٣ | ٣٧٩٩٢٩٥ | ٤٢٣١٧٨١ | ٤٣٧٥٤١٧ | ٣٣٢٤٢٩٠ |
| الأجور والمصروفات/ الإيرادات (١/٢) | ٧٩٧ | ٨٢٦ | ٨٦١ | ٩١٧ | ٩٠٦ | ٨٩٠ | ١٠٢٥ | ١١٠١ |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

بتحليل بيانات الجدول رقم (١٣) يتضح أن إجمالي الأجور والمصروفات العامة^(١) تلتهم الجزء الأكبر من إيرادات النشاط الجارى بنسبة تراوحت بين (٧٩٧% عام ٩٠/٨٩ - ٩١٧% عام ٩٣/٩٢) بحيث لا يبقى في أغلب الأحوال إلا قدر ضئيل لتغطيه باقى المصروفات الأخرى وتحقيق فائض من النشاط الجارى، وإعتباراً من عام ٩٦/٩٥ نهت الأجر والمصروفات العامة كل إيرادات النشاط الجارى بل وتجاوزتها بنسبة وصلت إلى ١٠٠% عام ٩٧/٩٦ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قيمة أجور قطاع صناعة الغزل والنسيج بلغت ٩٥٧ر٥٦٩ مليون جنية ، ومستلزماته السلعية ٣٧٦ر١٦٢ مليار جنية ويمثل مجموعهما البالغ ٣ر١١٩ر٩٤٥ مليار جنية، ١٠٥%^(٢) من قيمة إنتاجه الفعلى (بالأسعار الجارية) عام ٩٧/٩٦ .

ويزداد الأمر خطورة إذا ما أخذ في الإعتبار باقى عناصر المصروفات كما يتضح من الجدول التالى:-

جدول رقم (١٤)*

إيرادات النشاط الجارى وتكلفة الحصول على الإيرادات ونسبة التكلفة

إلى الإيرادات فى عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٦/٩٥ (القيمة بالالف جنية)

| السنوات | إيرادات النشاط الجارى ١ | تكلفة الحصول على إيرادات النشاط الجارى ٢ | تكلفة الحصول على الإيرادات/ إيرادات النشاط الجارى ١/٢ |
|---------|----------------------------|---|--|
| ٩٦/٩٥ | ٤٢٦٨٨٥٨ | ٥٤٨٦٠٨١ | ١٢٨,٥% |
| ٩٧/٩٦ | ٣٠١٨٧٦٧ | ٦٥٠٧٨٩١ | ٢١٥,٦% |

*المصدر : الجدول إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام .

٢/٢/٢/٢ - مشاكل تتعلق بهدف اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية

أ - ارتفاع نسبة (كمية الإنتاج المعيب / كمية الإنتاج الكلى المعد للبيع)

يعانى قطاع صناعة الغزل والنسيج من عدة مشاكل تتعلق بجودة المنتج يتمثل أهمها في ارتفاع نسبة كمية الإنتاج المعيب إلى كمية الإنتاج الكلى المعد للبيع - أو مايسمى بانخفاض مستوى جودة المنتج - كما يظهره الجدول التالى رقم (١٥) والذى تشير بياناته إلى ارتفاع هذه النسبة في بعض المنتجات وانخفاضها في البعض الآخر إلا أنها مازالت مرتفعة .

(١) بدون حساب المشتريات بغرض البيع .

(٢) هذه النسبة أعدت بمعرفة الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن العام المالى ٩٧/٩٦ .

جدول رقم (١٥) *

تطور نسبة إجمالي كمية الإنتاج المعيب (ثانية ودرجات أخرى) إلى إجمالي كمية الإنتاج
لعينة من المنتجات الرئيسية عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

| نسبة إجمالي كمية الإنتاج المعيب إلى إجمالي كمية الإنتاج % | | | | | | | | المنتجات | الشركات |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------------------|-----------------------------------|
| ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | ٩٥/٩٤ | ٩٤/٩٣ | ٩٣/٩٢ | ٩٢/٩١ | ٩١/٩٠ | ٩٠/٨٩ | | |
| — | ٣٧٫٨ | ٢٤٫٤ | ٢٦٫٦ | ١٨٫٧ | ١٣٫٨ | ٣٤٫٢ | ٣٦٫٧ | بروديه ومطرزات | مصر / حلوان للغزل |
| ٣١ | ٥٧٫٢ | ٦٢٫— | ٥٤٫٢ | ٥١٫٣ | ٥٩٫٥ | ٨٣٫— | ٧٥٫٥ | أقمشة قطنية فلور | والنسيج |
| ١٢٫٣ | ٢٦٫٦ | ١٨٫٤ | ٢٠٫٨ | ١٦٫٨ | ٣٦٫٩ | ٥٨٫٣ | ٦٥٫٢ | أقمشة صناعي ومخلوط | |
| ٢٣٫١ | ٢٩٫٦ | ٢٨٫٨ | ٢٧٫٦ | ٢٩٫٦ | ٢٤٫٤ | ٢٥٫٢ | ٢٨٫٩ | خيوط حرير صناعي | مصر للحرير الصناعي |
| ١٩٫١ | ٢١٫٤ | ١٩٫٦ | ٢٤٫٧ | ٢٣٫٤ | ٢٢٫٨ | ٢١٫— | ١٨٫٥ | ورق شفاف عادي | |
| ٧٫٣ | ٩٫٦ | ١٣٫٦ | ٢٥٫— | ٢٤٫٨ | ٢٢٫٦ | ٢٢٫٨ | ١٧٫٧ | أقمشة قطنية ومخلوطة | الشرقية للكتان والقطن |
| ٢٧٫٣ | ١٥٫٢ | ٢٨٫٨ | ٥٨٫٥ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٨٩٫٣ | ٤٧٫٦ | أقمشة تريكو | |
| ٢٥ | ١٤٫٣ | ٢٫٧ | ٢٫٧ | ١١٫٩ | ١٥٫٥ | ٢٢٫٦ | ٩٫٣ | بطاطين صوفية | العربية للسجاد |
| ١٩٫١ | ١١٫٣ | ١١٫٥ | ٧٫٧ | ٨٫٣ | ١١٫١ | ١٣٫— | ١٥٫— | سجاد ألياف | والمفروشات |
| — | ٣٩٫٣ | ١٧٫٧ | ١٣٫١ | ١٧٫— | ١٥٫٥ | ١٦٫٨ | ١٥٫٤ | الجوارب | النصر للملابس |
| — | ٩٫١ | ٦٫٨ | ٧٫١ | ٩٫٨ | ١٠٫٣ | ١٣٫١ | ١١٫٩ | الملابس الخارجية | والمسوجات (كابو) |
| — | — | ٤٥٫٥ | ٥٧٫٧ | ٤٦٫٣ | ٤١٫١ | ٣٨٫— | ٣٥٫٢ | غزل حرير صناعي | المخلات الصناعية للحرير (اسكو) |
| ١٣٫٧ | ١٥٫٨ | ١٦٫٣ | ١٤٫— | ١٦٫٢ | ١٥٫٧ | ١٠٫٧ | ١٤٫٦ | أقمشة صوفية | المصرية لغزل ونسيج |
| ٢٠ | ٣٦٫٨ | ١٥٫٩ | ١٤٫٣ | ٣٤٫٧ | — | — | — | ملابس جاهزة | الصفوف (رولتس) |
| ١١٫٩ | ١٢٫٨ | ١٢٫٨ | ١٤٫١ | ١٣٫٨ | ١٥٫٢ | ١٦٫٧ | ١٨٫— | أقمشة قطنية | مصر للغزل والنسيج بالحلة |
| — | — | ٧٫٤ | ١٣٫٥ | ١٣٫١ | ١٢٫— | ٢٠٫٥ | ١٥٫٥ | الملابس الداخلية | القاهرة للملبوسات |
| ١٢٫٢ | ١٩ | ٢٢٫٦ | ٣٦٫٧ | ٢٤٫٨ | ١٢٫٢ | ٢٢٫٣ | ٢٣٫٦ | الجوارب | والتريكو (تريكونا) |
| ٩٫١ | ١٦٫٦ | ١١٫٤ | ١٨٫٧ | ٢٦٫٣ | ٢٢٫٢ | ٢٢٫٤ | ١٨٫٦ | تريكو داخلي | النصر للغزل والنسيج |
| ٧٫٩ | ١٢٫٢ | ١٢٫١ | ٢٧٫٤ | ٢٦٫٨ | ٢٥٫٨ | ٢٣٫٢ | ٢٣٫٤ | تريكو خارجي | والتريكو (شوريجي) |
| ٤٫٤ | ٨٫٦ | ١٠٫٢ | ١٣٫— | ٩٫٣ | ١٤٫٣ | ١٨٫٥ | ٢٠٫٦ | النسيج الداخلي | |
| — | — | ٢٤٫٣ | ١٩٫— | ١٦٫٥ | ١٤٫٦ | ١٧٫٦ | ١٨٫٣ | الجوارب | |
| ٨٫٨ | ٩٫٥ | ١٠ | ٩٫٩ | ٩٫٧ | ١٢٫— | ١٤٫١ | ١٦٫٢ | أقمشة قطنية مجهزة | مصر صباغى البيضاء |

* المصدر :- الجدول إعداد الدارس من واقع سجلات شركات الغزل والنسيج عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦) .

- هذه النسب غير متوافرة

ب - تراكم المخزون من الإنتاج التام

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المطلقة لاتعبر عن الحجم الحقيقي لمشكلة تراكم المخزون ولكن العبرة

بالوزن النسبي لهذه المشكلة في قيمة الإنتاج ويظهر ذلك جليا في الجدول رقم (١٦) على النحو التالي:

جدول رقم (١٦) *

تطور قيمة المخزون من الإنتاج التام، قيمة الإنتاج الفعلي
بالأسعار الجارية والأهمية النسبية للمخزون من الإنتاج التام في إنتاج شركات الغزل
والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)
(القيمة بالألف جنيه)

| السنوات | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|--|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| قيمة المخزون في ٦/٣٠ | ٥٣٧١٩٣ | ٧٠٧٥٧٢ | ١٠٤٢٨٤٦ | ١٢٧١٦٣٢ | ١١٧٥٩٩٠ | ١١٧٤٩٢١ | ١٣٥٥٦٩٣ | ١٢٧١٤٩٥ |
| قيمة الإنتاج | ٣٥٣٩٨٨٢ | ٣٩٧٤٦٢٨ | ٤٣٣٨٤٩٨ | ٣٩٩٣١٠٢ | ٤١٠٤٥٤٣ | ٤٥٨١٤٧٦ | ٤٠٨٥٥٣٣ | ٢٩٤٩٦٢٣ |
| قيمة المخزون / قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية | ١٥٢ | ١٧٢٨ | -٢٤ | ٣١٨ | ٢٨٢٧ | ٢٥٢٦ | ٣٣٢٢ | ٤٣١ |

* المصدر: الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

يؤكد تحليل بيانات الجدول السابق على الحقائق التالية :-

تمثل قيمة المخزون من الإنتاج التام نسبة ملموسة في قيمة الإنتاج الفعلي بلغت حوالى ٤٣١% عام ٩٧/٩٦ ، وهذه النسبة في تطور مستمر من عام لآخر ، وزادت بصورة ملحوظة اعتبارا من عام ٩٢/٩١ - نظرا لإنهيار دول الكتلة الشرقية - حتى وصلت إلى مايقرب من ٣ أمثالها مقارنة ببداية فترة البحث .
ويزداد الأمر وضوحا بالتعرف على مدى كفاءة شركات القطاع في تصريف مبيعاتها من خلال
الجدول التالي :-

جدول رقم (١٧) *

تطور معدل دوران المخزون من الإنتاج التام ، ومتوسط فترة تصريفه (متوسط عمر المخزون) في شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

| السنوات | ٩٠/٨٩ | ٩١/٩٠ | ٩٢/٩١ | ٩٣/٩٢ | ٩٤/٩٣ | ٩٥/٩٤ | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| معدل دوران المخزون (بالمرة) | ٧٤ | ٦١ | ٤٦ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٩ | ٣ | ٢٥ |
| متوسط عمر المخزون (باليوم) | ٤٩ | ٥٩ | ٧٨ | ١٠٩ | ١٠٦ | ٩٢ | ١٢٠ | ١٤٤ |

* المصدر :- إعداد الدارس من واقع بيانات الجدول رقم (١٦) ، الجدول رقم (١٩) .

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٧) تدنى معدل دوران المخزون من الإنتاج التام عاما بعد آخر حتى بلغ ٢٥ مرة عام ٩٧/٩٦ ، وكذا الإرتفاع المستمر لمتوسط عمر المخزون خلال الفترة المذكورة .

ج - انخفاض نسب إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة

تعانى شركات قطاع صناعة الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام من مشكلة من أخطر المشاكل ألا وهى "إنخفاض نسب الإنتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة " يظهر ذلك جليا في الجدول رقم (١٨)

جدول رقم (١٨)*

بيان ببعض المراحل الإنتاجية التي انخفضت فيها نسب الإنتاج بالاطاقة أو تحسنت إلا أنها لاتزال تعد منخفضة وذلك خلال الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

| نسب الإنتاج بالطاقات الإنتاجية المتاحة بالكمية % | | | | | | | | المراحل الإنتاجية | الشركات |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------------------------|-------------------|
| ٩٧/٩٦ | ٩٦/٩٥ | ٩٥/٩٤ | ٩٤/٩٣ | ٩٣/٩٢ | ٩٢/٩١ | ٩١/٩٠ | ٩٠/٨٩ | | |
| ٦٠ | ٧٢ر٥ | ٦٥ر٨ | ٦٢ر٥ | ٥١ر١ | ٦٧ر١ | ٦٩ر٨ | ٧٤ر٤ | ملايس جاهزة | مصر للغزل |
| ٤٨ر٢ | ٦٢ر٢ | ٧١ر١ | ٩٢ر٣ | ٧٨ر٧ | ٨٠ر٨ | ٧٨ر٩ | ٧٤ر٩ | بطاطين | والنسيج بالخلعة |
| ٤ر٦ | ٢٧ر٩ | ٧٨ر٩ | ٧٩ر١ | ٤٩ر٩ | ٧٥ر١ | ٩١ر٥ | ٩٠ر- | الغزل | مصر / حلوان للغزل |
| - | ٥٧ر١ | ٧٣ر١ | ٧٢ر٩ | ٧٣ر- | ٨٠ر٩ | ٧١ر٥ | ٧٢ر٢ | البرودريه | والنسيج |
| ٣٨ر٦ | ٤٩ر٩ | ٨٨ر١ | ٩٢ر١ | ٦٤ر٦ | ٧٨ر٦ | ٩١ر٩ | ٨٩ر٢ | نسيج أقمشة حريرية | |
| ٤٤ر٤ | ٥٣ر٧ | ٧١ر١ | ٧١ر٩ | ٦٨ر٢ | ٥٦ر٧ | ٥٢ر١ | ٩٩ر٣ | خيوط بولى استر | مصر للحرير |
| ٥٥ر٣ | ٦٥ر٦ | ٨٨ر٣ | ٨٤ر٧ | ٨٣ر١ | ٨٠ر- | ٧٥ر١ | ٨٢ر٤ | ألياف بولى استر | الصناعى |
| ٣٢ | ٣٧ر٩ | ٦٢ر٩ | ٨٦ر٣ | ٨٧ر٤ | ٩٥ر٧ | ٧٧ر٨ | ٩٤ر٨ | غزل الصوف | (وولتس) |
| - | - | ٦٦ر٢ | ٣٠ر- | ٤٣ر٧ | ٦٠ر٧ | ٧٥ر٣ | ٧٤ر٣ | أقمشة صوفية | الشرقية للغزل |
| - | - | ٨٥ر٥ | ٥٦ | ٥٨ر٦ | ٥٧ر٣ | ٧٣ر٦ | ٥٢ر٣ | غزل الصوف | والنسيج بالزقازيق |
| ٧٣ر٨ | ٦٧ر١ | ٦٠ر٦ | ٦٧ر٥ | ٨٨ر٨ | ٥٠ر٢ | ٣٨ر٦ | ٥٠ر- | غزل السيزال | العامة لمنتجات |
| ٥٥ | ٦٧ر٧ | ٧٠ر٥ | ٨٩ر١ | ٧٧ر٥ | ٧١ر٨ | ٦٠ر٣ | ٦١ر٤ | نسيج الجوت | الجوت |
| ١٧ر٤ | ١٨ر١ | ٣٣ر٩ | ٣٩ر٨ | ٥٠ر٤ | ٧٨ر٧ | ٨٠ر٤ | ٨١ر٣ | غزل القطن | المحلات الصناعية |
| ١٦ر٤ | ٣٥ر٣ | ٣٧ر٣ | ٤٩ر٥ | ١٥ر٦ | ٢٦ر٦ | ٧٠ر٨ | ٦٤ر٩ | المنسوجات القطنية المجهزة | للحرير والقطن |
| - | ٧ر٢ | ٢٣ | ٣٩ر٦ | ٥ر- | ٦ر٢ | ١٢ر- | ١٧ر٣ | المنسوجات الصوفية المجهزة | (اسكو) |
| - | - | ٤٤ر٩ | ٥٧ر٧ | ٦٤ر٦ | ٨٠ر٨ | ١٠٠ | ٩٣ر- | غزل الحرير الصناعى | |
| ١٠ر٩ | ٤٣ر٣ | ٥٣ر٧ | ٣٨ر٧ | ٦٦ر٩ | ٦٣ر٢ | ٨٢ر٧ | ٨٦ر٢ | صباغة الأقمشة | القاهرة |
| ١١ر٢ | ٣٣ر٦ | ٦٣ر١ | ٥٣ | ٩٧ر٤ | ٦٤ر٧ | ٧٠ر٤ | ٧٧ر١ | التجهيز النهائى | للمنسوجات |
| - | ٣٧ر٨ | ٤١ر٨ | ٥٣ر٩ | ٧١ر٩ | ٩١ر٤ | ٩٣ر٢ | ٩٧ | الخيوط | القاهرة للصباغة |
| ٤٦ | ٥٢ر٢ | ٩٥ر٣ | ٥٨ر٢ | ٧٦ر٩ | ٨٠ر٣ | ٧٣ر٨ | ٨١ر١ | نسيج التريكو | (تريكونا شورجى) |

*المصدر : إعداد الدارس من واقع سجلات شركات الغزل والنسيج عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦) .

- هذه النسب غير متوافرة .

د - التشغيل غير الإقتصادى للطاقات البشرية

وبصدد مجموعة المشكلات المرتبطة بعنصر العمالة فى قطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع

الأعمال العام فقد توصلت العديد من الدراسات التى أجريت فى هذا المجال إلى النتائج التالية :-

- وجود عجز في العمالة المنتجة رغم زيادة العمالة الإجمالية على مستوى المنشأة (١) .
 - عدم توافر العمالة الفنية اللازمة للتشغيل وتحول العديد من العمالة المنتجة إلى وظائف رئاسية وإشرافية، فضلا عن وجود عمالة زائدة في مجال الخدمات (٢) .
 - وجود تعيينات كثيرة للعمالة الإدارية وعمال الخدمات بدرجة التكدس (٣) .
 - إن جهات الإنتاج تن من نقص العمالة فيها لأن الذى يعمل فيها قليل (٤) .
- ومع تعدد هذه النتائج إلا إنها تؤكد على معاناة شركات قطاع الغزل والنسيج من مشكلة سوء توزيع الطاقات البشرية ، وإن كانت هذه المشكلة لا تنفى وجود مشكلة تسرب العمالة ولكنها تضاف كمشكلة أخرى مكملة لتسرب العمالة .
- وتجدر الإشارة إلى أن معدل دوران العمالة في قطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام بلغ ٥٥% علم ٩٦/٩٥ وذلك بسبب تسرب نسبة كبيرة من العمالة بلغت ٢٥% (٥) .

هـ - إختلال الهياكل التمويلية

- يعتبر الخلل في الهياكل التمويلية واحدا من أهم المشكلات التي تواجه قطاع صناعة الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام آنذاك يحاول الدارس إبراز هذه المشكلة من خلال مجموعة المؤشرات المالية - والتي تسفر عنها مجموعة الجداول أرقام (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) - التالية (٦) :-

-
- (١) إبراهيم محمود حجازى : مرجع سابق ، ص ١٤ .
 - (٢) الجهاز المركزى للمحاسبات ، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب ، قطاع البحوث : دراسة أسباب خسائر شركات قطاع الغزل والنسيج ، الإدارة العامة للبحوث الحاسبية والاحصائية (القاهرة ، يولية ١٩٩٢) ، ص ٧٥ .
 - (٣) د. السيد دهموش : "لماذا يخسر قطاع الغزل والنسيج ... ويتدهور؟" ، الأهرام الإقتصادى (العدد ٨٩٩ ، إبريل ١٩٨٦) ، ص ٦ .
 - (٤) مرفت مصطفى كمال : "مشكلات نقل التكنولوجيا في صناعة الغزل والنسيج المصرية" (رسالة ماجستير غير منشورة. مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨) ، ص ١٣٠ .
 - (٥) تم إعداد معدلى دوران وتسرب العمالة بمعرفة الدارس من واقع سجلات شركات القطاع عن المالى ٩٦/٩٥ .
 - (٦) لمزيد من التفاصيل بشأن مؤشرات الخلل في الهيكل التمويلي يراجع في ذلك على سبيل المثال :-
- McLaney. E: Business Finance - Theory and Practice (4th ed.; London: Pitman Pub., 1997), PP.43-50 .
- د. هشام أحمد حسبو : الإتجاهات الحديثة في التحليل المالى واخسبى (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٦) ، ص ٢٥ - ٦٠ .
- د. محمود صبح : الصحة المالية .. كيف تجرى فحوصا ماليا شاملا لشركتك ..! (الطبعة الثانية ؛ القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٨) ، ص ٦ .

أولاً :- مؤشرات تدل على عدم الكفاءة فى إدارة الأصول

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى مجموعة الأموال المستثمرة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع رأس المال المستثمر}} \text{ --- } \%$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} \text{ --- مرة}$$

$$\text{معدل دوران إجمالى الأصول} = \frac{\text{إجمالى الأصول}}{\text{المبيعات}} \text{ --- مرة}$$

ثانياً :- مؤشر يدل على اختلال نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية القروض طويلة الأجل المحلية والأجنبية

$$\text{المديونية إلى صافى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى حقوق الملكية}}{\text{المديونية}} \text{ --- } \%$$

ثالثاً :- مؤشر يدل على إنخفاض الربحية نتيجة زيادة الإقتراض

صافى الربح النهائى (الفائض القابل للتوزيع)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى حقوق الملكية}}{\text{صافى الربح النهائى}} \text{ --- } \%$$

رابعاً :- مؤشرات ^(١) تدل على مدى كفاءة إدارة الشركة فى إستغلال الموارد المالية المتاحة ويعتمد الدارس على واحد من هذه المؤشرات وهو :-

صافى الربح النهائى

$$\text{هامش الربح}^{(٢)} = \frac{\text{صافى قيمة المبيعات}}{\text{صافى الربح النهائى}} \text{ --- } \%$$

خامساً :- مؤشر يدل على نقص السيولة النقدية

النقدية فى الصندوق والبنك

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية فى الصندوق والبنك}}{\text{الخصوم المتداولة}} \text{ --- } \%$$

(١) تتمثل أهم هذه المؤشرات فى : هامش الربح ، معدل دوران البضاعة ، إنتاجية الأصول الثابتة ، بالإضافة إلى وجود مؤشرات أخرى مكتملة مثل متوسط فترة التحصيل ومهلة السداد ومعدل دوران إجمالى الأصول .

(٢) إختار الدارس مؤشر هامش الربح دون غيره من المؤشرات الأخرى نظراً لإستخدامه معظم المؤشرات الأخرى - كما سبق - كما أن صافى الربح النهائى يعبر عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية وعليه إذا كانت شركات القطاع تحقق هامش ربح منخفض أو معدوم فإنه يجب البحث فى أسباب هذا الإنخفاض سواء كان ناتجاً عن إرتفاع أحد بنود التكلفة أو بسبب إنخفاض إيرادات المبيعات الناتج عن إنخفاض المبيعات بسبب المنافسة أو لأى سبب آخر أو بسبب تشكيلة المنتجات الحالية .

جدول رقم (١٩) *

تطور قيمة كل من (الأصول الثابتة، إجمالي الأصول، الأموال المستثمرة)**، المبيعات، القروض طويلة الأجل، صافي حقوق الملكية والفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى) ومعدل كل من (دوران الأصول الثابتة، دوران إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية) ونسبة كل من (الأصول الثابتة إلى الأموال المستثمرة، المديونية إلى صافي حقوق الملكية، وصافي الربح إلى المبيعات) في قطاع الغزل والنسيج عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالآلاف جنيه)

| السنوات | الأصول الثابتة | إجمالي الأصول | الأموال المستثمرة | المبيعات | القروض طويلة الأجل | صافي حقوق الملكية | صافي الربح النهائي (الفائض القابل للتوزيع) أو العجز الجارى | أصول ثابتة إلى أموال مستثمرة | معدل دوران الأصول الثابتة | معدل دوران إجمالي الأصول | القروض إلى صافي حقوق الملكية | معدل العائد على حقوق الملكية | نسبة هامش الربح |
|---------|----------------|---------------|-------------------|----------|--------------------|-------------------|--|------------------------------|---------------------------|--------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------|
| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٤/٢ | مرة | مرة | % | % | % |
| ٩٠/٨٩ | ٢٤٧٦٦٢٦ | ٥٧٧٢٩٠٥ | ٣٠٢٠٠٢١ | ٣٣٦١٤٧٣ | ٨٨٥٨٠٠٤ | ٩٠١٥٦٩ | ١٤٤٦٥٣ | ٨٢ | ١,٤ | ١,٤ | ٩٨ | ١٦ | ٤,٣ |
| ٩١/٩٠ | ٢٧٠٩٩٩٠ | ٦٧٢١١٣٤ | ٣٢٦٥٨٩٥ | ٣٧٨٠٥٠٧ | ٨٩٩٩٦٠ | ٩٨٣٨٨٥ | ١٣٦٦٠٢ | ٨٣ | ١,٤ | ١,٤ | ٩٠ | ١٣,٩ | ٣,٦ |
| ٩٢/٩١ | ٢٩٩٣٦٧٧ | ٧٨٣٨٥٧٨ | ٣٧٠٨٨١٤ | ٣٩٩٦٢٣٩ | ١٠٤١٩٢٠ | ٧٩٤٩٢١ | (١٢٠٩٠٨) | ٨٠,٧ | ١,٣ | ١,٣ | ١٣٠ | - | - |
| ٩٣/٩٢ | ٣٥٢٥٣٩٤ | ٩٢٩٥٣١٠٣ | ٤٠٠٦٩٧١ | ٣٨٠٨٢٢١ | ١١٨٢٩٥٨ | ٣٨٦٥٤٧ | (٣٦٨٩٨٩) | ٨٨ | ١,١ | ١,١ | ٣١٠ | - | - |
| ٩٤/٩٣ | ٣٧٧١٣١١ | ٩٩٢٢٨٩٠ | ٤١٦٢٢٦٠ | ٤١٩٣٤٠٩ | ١٣٩٠٣٢٩ | (١٨٣٢٧٤) | (٥٣٧١٥٤) | ٩٠,٦ | ١,١ | ١,١ | - | - | - |
| ٩٥/٩٤ | ٣٨٥٦١٩٩ | ٨٢٢٦٢٢٧ | ٤٢٣١٧٧٠ | ٤٦٠٢٥٨٧ | ١٠٩٥٦٥٧ | (٩٤٦٠٤٤) | (٧٣٠٤٤٢) | ٩١,١ | ١,٢ | ١,٢ | - | - | - |
| ٩٦/٩٥ | ٣٩٥٩٩٢٢ | ١١٤٧٨٩٧٥ | ٤٣٤١٧٩٤ | ٣٧٦٠٦١٢ | ١٣٦٦٣٢٧ | (٢٢٢١٦٧٥) | (١٢٧٤٧٧٦) | ٩١,٢ | ٠,٩ | ٠,٩ | - | - | - |
| ٩٧/٩٦ | ٣٧٤٠٥٢٧ | ١٠٧٥٥٤٣٧ | ٤١١١٠٧٧ | ٣٣١٣٩٠٧ | ١٣٦١٠٢٦ | (٣٨٥٣٥٤٣) | (١٣١٧٧٣٥) | ٩١ | ٠,٩ | ٠,٩ | - | - | - |

* المصدر: إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

** تعنى مصادر التمويل طويلة الأجل أو الاستخدامات الثابتة أيهما أكبر.

جدول رقم (٣٠) *

تطور قيمة كل من (النقدية بالصندوق والبنوك والخصوم المتداولة) ونسبة السيولة النقدية لقطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالآلاف جنيه)

| السنوات | ٩٠/٦/٣٠ | ٩١/٦/٣٠ | ٩٢/٦/٣٠ | ٩٣/٦/٣٠ | ٩٤/٦/٣٠ | ٩٥/٦/٣٠ | ٩٦/٦/٣٠ | ٩٧/٦/٣٠ |
|------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| نقدية بالصندوق والبنوك | ٣٤٣٦٤٣ | ٣٥٢٥٨١ | ٢٩٢٦٥٧ | ٢٣١٤٠٧ | ٣٤١٤٥٠ | ٤٤٠٢٦٥ | ٤٥٢٣٢٢ | ٢٩٢٤٢٥ |
| خصوم متداولة | ٢٣٩٧٩٢٨ | ٣٠٢٧٩٠١ | ٣٩٧٣٧١٢ | ٥١٧٩٧٩٢ | ٥٦٩٧٤٣٥ | ٦٦٨٠٨٨٣ | ٨٠٣٧٥٨٩ | ٨٤٢١٤١٢ |
| نسبة السيولة النقدية % | ١٤٣ | ١١٦ | ٧٤ | ٤٥ | ٦ | ٦٦ | ٥٦ | ٣٥ |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

جدول رقم (٣١) *

تطور أرصدة السحب على المكشوف والفوائد البنكية لقطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦)

(القيمة بالآلاف جنيه)

| السنوات | ٩٠/٦/٣٠ | ٩١/٦/٣٠ | ٩٢/٦/٣٠ | ٩٣/٦/٣٠ | ٩٤/٦/٣٠ | ٩٥/٦/٣٠ | ٩٦/٦/٣٠ | ٩٧/٦/٣٠ |
|-------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| أرصدة السحب على المكشوف | ٨٠٠٧٨٦ | ١١١٦٤٧٧ | ١٦٦٤٠٠٦ | ٢٦٠٥٣٥٨ | ٢٧٦٣٣٦٦ | ٣٦٥٥٩٠٧ | ٤٦٧٦٥٠٩ | ٤٩١٩٠٤٦ |
| الفوائد البنكية ** | ١٩٩٤٣٤ | ٢٣٧٣٦٥ | ٤٠٨٨٠٦ | ٥٣٥٨٧٨ | ٦٠٦١٨٤ | ٧١٧٦٨٠ | ٨٤٨٤٠٧ | ٨٦٨٨٩٠ |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس من واقع بيانات مركز معلومات القطاع العام عن الفترة من عام (٩٠/٨٩ - ٩٧/٩٦).

** يرجع جزء منها إلى القروض طويلة الأجل .

بتحليل الدارس لبيانات الجداول أرقام (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) خلص إلى النتائج التالية :

- زيادة قيمة الأصول الثابتة في قطاع الغزل والنسيج من عام لآخر - وإن إنخفضت عام ٩٧/٩٦ - ومن ثم ارتفاع نسبتها إلى الأموال المستثمرة .
- انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة والذي بلغ أدناه في عامي (٩٦/٩٥ ، ٩٧/٩٦) عند ٩٠ مرة .
- تدنى معدل دوران إجمالي الأصول حتى بلغ ٣ مرة عامي (٩٦/٩٥ ، ٩٧/٩٦) .
- إتجاه نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية نحو الارتفاع ، حيث تعدت نسبة الـ ١٠٠% اعتباراً من عام ٩٢/٩١ إلى أن بات غير قابل للتطبيق اعتباراً من عام ٩٤/٩٣ نظراً لظهور حقوق الملكية بقيمة سالبة .
- إتجاه معدل العائد على حقوق الملكية إلى الانخفاض ، وإعتباراً من عام ٩٢/٩١ أصبح المعدل غير قابل للتطبيق نظراً لتحول نتائج أعمال القطاع إلى خسارة ، فضلاً عن ظهور صافي حقوق الملكية بقيمة سالبة اعتباراً من عام ٩٤/٩٣ .

- تدني ربحية الجنيه / مبيعات إلى ٣٢٦ قرش / جنيه مبيعات عام ٩١/٩٠ وإزداد الوضع سوءا بتحقيق القطاع لعجز جار اعتبارا من عام ٩٢/٩١، مما أدى إلى تلاشى هامش الربح .
- التدني الملحوظ لنسبة السيولة النقدية على مستوى قطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال حتى وصلت إلى ٣٥% في ٩٧/٦/٣٠ - وهذا مؤداه عدم كفاية الأصول السائلة لسداد الإلتزامات قصيرة الأجل - مما أجبر شركات القطاع على اللجوء للسحب على المكشوف من البنوك ليترزاد رصيده عاما بعد آخر ليصل إلى حوالي ٦ أمثاله عن بداية فترة البحث (عام ٩٠/٨٩) وقد عكس ذلك إرتفاع في المديونية للبنوك فتحملت شركات القطاع بفوائد مدينة بلغت اقصاها عام ٩٧/٩٦ إلى ٨٦٨٩ مليون جنيه .

هذا وفي ظل تلك الأوضاع التي تواجدت في شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام، وتنفيذا لبرنامج الخصخصة قامت وزارة قطاع الأعمال العام بالتعاون مع الشركات القابضة الثلاث بإجراء دراسات على قطاع الغزل والنسيج وشركاته التابعة المتعثرة بهدف إصلاح مسارها وإعادة هيكلتها تمهيدا لخصخصتها ، وقد أسفرت هذه الدراسات عن تغيير في هيكل قطاع صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام على النحو التالي :-

- أ - تم دمج شركة القاهرة للملبوسات والتريكو (تريكونا) في شركة النصر للغزل والنسيج والتريكو (شوربجي) اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١ لتصبحا شركة (شوربجي ، تريكونا) (١) .
- ب - تم طرح شريحة نسبتها ٤٨٢٣% من أسهم الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجلازة في رأس مال الشركة العربية والمتحدة للغزل والنسيج لتصل نسبة القطاع الخاص أكثر من ٥٠% وذلك بعد إعتقاد الميزانية والحسابات الختامية للشركة عن العام المالي المنتهى في ١٩٩٦/٦/٣٠ (٢) .
- ج - تمت الموافقة على بيع شركة المنسوجات الحديثة "بولفار" على مراحل وبالفعل تم بيع الآلات والمعدات والأثاث والمكاتب محملة بالعمالة في ١٩٩٧/٦/٣٠ (٣) .
- د - وافقت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة على النظر في بيع غالبية أسهم بعض شركاتها التابعة والخروج من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ ومنها شركة النصر للملابس والمنسوجات "كابو" وتم البيع بالفعل في ١٩٩٧/٦/١١ (٤) .

(١) الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٧ ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
(٢) الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٩ ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .
(٣) الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٥ ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
(٤) الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٨ ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

- هـ - تم طرح أسهم الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة في رأس المال شركة الإسكندرية للغزل والنسيج والتي تمثل ٥٤٫٣٧% بالبورصة في ١٩٩٨/١/٤ منها ٤٨٫٣٧% لشركة كلبو ، ٦% لإتحاد العاملين المساهمين وبذلك إنتهت تبعيتها للشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة وأصبحت خاضعة للقانون رقم (١٥٩) لعام ١٩٨١ (١) .
- و - وافقت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة على فصل مصنع ميت غمر للغزل عن شركة الدقهلية للغزل والنسيج ليصبح مصنع ميت غمر شركة مستقلة جديدة تحت إسم شركة ميت غمر للغزل إعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ (٢) .
- ز - وافقت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة على فصل مصنع إسكندرية ومصبغة إسكندرية عن الشركة العربية للسجاد والمفروشات لتصبح كل من المصبغة ومصنع إسكندرية شركة جديدة مستقلة - إعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ - وذلك بالمسميات التالية (٣) :
- شركة العربية للسجاد والمفروشات .
- شركة إسكندرية للسجاد والبطاطين .
- شركة إسكندرية للصبغة .
- ح - وافقت الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية على حل شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية إعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ ، تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٣٨) من القانون رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ حيث بلغ حجم الخسائر أكثر من ٣٠ مثل رأس المال (٤) .
- ط - وافقت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة على فصل مصنع منيا القمح للغزل عن شركة الشرقية للغزل والنسيج ليصبح مصنع منيا القمح شركة مستقلة جديدة تحت إسم شركة منيا القمح للغزل إعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ (٥) .
- ي - وافقت الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة على تقسيم مصانع شركة مصر للحرير الصناعي ليكون منها ثلاث شركات على النحو التالي (٦) :
- شركة مصر للحرير الصناعي .
- شركة مصر للألياف وخيوط البولستر . - شركة مصر للخدمات .

(١) الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٥ ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .

(٢) الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٨ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٣) الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٨ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٤) الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٧ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٥) الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٨/٧/٩ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٦) الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٠ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

- ك - وافقت الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة على فصل مصنعى كوم حمادة
والحمودية كل على حده عن شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار على أن تصبح
الشركات علي النحو التالي (١) :-
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار .
- شركة المحمودية للغزل والنسيج .
- شركة كوم حمادة للغزل والنسيج .
ل- تم دمج شركة (بولفار) في شركة السيوف بالقيمة الدفترية اعتبارا من ١٩٩٩/٧/١ (٢).
وبعد هذا التغيير أصبح هيكل قطاع الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام اعتبارا من
١٩٩٩/٧/١ كما يوضحه الجدول التالي :-

جدول رقم (٢٢)*

هيكل قطاع (٣) صناعة الغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال العام بعد تنفيذ برنامج الخصخصة

| الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجهازية | الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة | الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية |
|--|--|--|
| مصر للغزل والنسيج باخلة الكبرى دمياط للغزل والنسيج الدلتا للغزل والنسيج الدقهلية للغزل والنسيج ميت غمر للغزل القاهرة للصباغة والتجهيز الشرقية للغزل والنسيج بالزقازيق منيا القمح للغزل الشرقية للكتان والقطن العربية للسجاد والمفروشات إسكندرية للسجاد والبطاطين إسكندرية للصباغة مصر / حلوان للغزل والنسيج مصر للحريز الصناعي مصر لألياف وخيوط البوليستر مصر للخدمات مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج | مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار المحمودية للغزل والنسيج كوم حمادة للغزل والنسيج الأهلية للغزل والنسيج السيوف للغزل والنسيج النصر للغزل والنسيج والصباغة باخلة بور سعيد للغزل والنسيج مصر صباغى البيضا المصرية لغزل ونسج الصوف (وولتكس) النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة (ستيا) مصر / شين الكوم للغزل والنسيج | الوجه القبلى للغزل والنسيج العامه لمنتجات الجوت المخلات الصناعية للحريز والقطن (اسكو) النصر للغزل والنسيج والتريكو (شوريجي، تريكونا) مصر الوسطى للغزل والنسيج |

* المصدر :- الجدول من إعداد الدارس في ضوء القرارات السابق عرضها .

- (١) الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٧/١/١٩٩٩، القاهرة، ١٩٩٩.
(٢) الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٧/١/١٩٩٩، القاهرة، ١٩٩٩.
(٣) تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الإنتهاء بعد من الإجراءات القانونية لإشهار الشركات المتفرعة عدا الشركات الآتية :-
- شركة منيا القمح تأسس بناء على قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٧) بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٩.
- شركة المحمودية تأسس بناء على قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (٧١) بتاريخ ٦/٥/١٩٩٩.
- شركة كوم حمادة تأسس بناء على قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (٧٠) بتاريخ ٦/٥/١٩٩٩.

هذا ويرى الدارس أن عملية إعادة هيكلة شركات الغزل والنسيج، كأن تدمج هذه الشركات مع بعضها البعض من شأنها تكوين كيان قادر على المنافسة ، أو تقسم الشركة الكبيرة إلى عدد من الشركات الصغيرة المتفرعة منها - على نحو ماسبق اتباعه - من شأنه تيسير عملية التخصص والتغلب على الصعوبات التي تحول دون إتمامها حيث أن الوحدات الناجحة يمكن بيعها بسهولة ، كما ييسر عملية معالجة المشكلات المحاسبية والإدارية - التي تنمن منها الشركة المتعثرة - معالجة مقطعية على مستوى كل شركة صغيرة متفرعة مما يعجل برفع قيمة الشركة لدى المشتريين وزيادة فرص بيعها .

يتضح من الإستعراض التحليلي السابق الإشارة إليه إلى أى مدى يعاني قطاع الغزل والنسيج من مشاكل همة تابعة من داخل القطاع ذاته بعضها يرجع إلى نواحي إنتاجية ، والبعض الآخر راجع إلى نواحي تسويقية والثالث يرجع إلى نواحي تمويلية . فمن النواحي الإنتاجية فقد صعب إستيراد ماتحتاجه الصناعة من مستلزمات إنتاج نظرا لقيود وإجراءات الإستيراد التي تستغرق وقتا طويلا فضلا عن عدم ملائمة مواصفات المنتجات الأولية المستخدمة (الألياف ، خيوط ، أقمشة) لتحقيق المستوى المنشود لجودة المنتج النهائي واقترب ذلك بإنخفاض مستوى مهارة العمالة وتقادم الآلات وهالكها بشكل أدى إلى إنخفاض جودة المنتج النهائي - ومن ثم إرتفعت نسبة كمية الإنتاج المعيب إلى إجمالى كمية الإنتاج المعد للبيع - وإرتفاع نسبة الفاقد والتالف بصورة أدت في النهاية إلى تزايد تكلفة الوحدة المنتجة بحيث عجز سعر بيعها عن تغطية تلك التكلفة مما أسفر عن خلل في العلاقة الوطيدة بين التكلفة والسعر واقترب ذلك بمشاكل تسويقية كان من أهمها إهمال الجانب التسويقي متزامنا مع عدم توافر الحماية لصناعة الغزل والنسيج في ظل إنشاء التكتلات الإقتصادية والأسواق المشتركة فضلا عن إهمار دول الكتلة الشرقية وما تبعها من فقدان قطاع الغزل والنسيج سوقا كان يستوعب جزءا كبيرا من إنتاجه مما أدى في النهاية إلى تراكم المخزون من الإنتاج التام وعدم القدرة على تصريفه بشكل أثر سلبيا على جانب إيرادات القطاع فعجزت عن تغطية تكاليفه المتزايدة فوقع فريسة الفوائد التاريخية مما أدى إلى خلل في الهياكل التمويلية لشركاته التابعة بشكل جعل إصلاح القطاع (ماليا ، إداريا واقتصاديا) يمثل إلزاما قوميا على مراكز البحث العلمى بصفة عامة وعلى مفكرى التكاليف بصفة خاصة من خلال نظم معلومات التكاليف وماتوفره من معلومات في مجال اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية لتساند إدارة قطاع الأعمال العام بصفة عامة وإدارة قطاع الغزل والنسيج بصفة خاصة في القضاء على مشكلاته ومنع حدوثها مستقبلا حتى يمكن وضع شركاته التابعة في بداية النجاح تمهيدا لخصخصتها في طريق تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى .

آنذاك يحاول الدارس في الجزء التالى إجراء دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات بعض الشركات التابعة لقطاع الغزل والنسيج للوقوف على الدور الذى تستطيع أن تلعبه نظم معلومات التكاليف في علاج هذه المشكلات في هذه الشركات حتى يمكن وضعها في بداية النجاح تمهيدا لخصخصتها في طريق تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى .